صندوق النقد الدولي

التقرير القطْري رقم24/206 الصادر عن صندوق النقد الدولي

ليبيا

يوليو ٢٠٢٤

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ – البيان الصحفي، وتقرير الخبراء، وبيان المدير التنفيذي الممثل لليبيا

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ مع ليبيا، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن ملخصا لآراء أعضاء المجلس التنفيذي التي أبدوها خلال جلسة المناقشات بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٤ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي خلال جلسة المناقشات المنعقدة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٤، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في ليبيا بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٤ حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في ٣٠ مايو ٢٠٢٤، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.
- **معلومات تكميلية** حول مستجدات التطورات الأخيرة.
- **بيان المدير التنفيذي** الممثل لليبيا.

وطبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: 623-7430 (202) • فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: http://www.imf.org

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

© صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤

بيان صحفي

رقم 24/267

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 مع ليبيا

للنشر الفوري

واشنطن العاصمة – 1 يوليو 2024: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة[1] مع ليبيا يوم الاثنين الموافق 1 يوليو 2024.

لا تزال ليبيا دولة هشة تحاصرها أجواء عدم اليقين السياسي، ولكن نوبات الصراع المتقدة أصبحت أقل تواترا. ورغم تعرض البلاد لعدة صدمات، ظل تأثيرها على نمو إجمالي الناتج المحلي محدودا. ففي سبتمبر 2023، ضرب إعصار دانيال المداري شرق ليبيا، مما أدى إلى فيضانات مدمرة، وأضرار كارثية، وخسائر فادحة في الأرواح. غير أن الكارثة لم يكن لها سوى تأثير محدود على النمو الاقتصادي، نظرا لأن إجمالي الناتج المحلي في ليبيا يعتمد أساسا على صادرات الطاقة.

وفي عام 2023، تشير التقديرات إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 10%، وهو ما يُعزى في المقام الأول إلى التعافي عقب توقف إنتاج النفط في عام 2022. وتراجع فائض الحساب الجاري، تماشيا مع انخفاض أسعار النفط، ولكن مستويات الاحتياطيات الأجنبية لا تزال ملائمة. وكذلك، تراجعت الإيرادات الحكومية رغم تحسن إنتاج النفط. ومن ناحية أخرى، ارتفعت مصروفات المالية العامة نتيجة زيادة فاتورة الأجور ودعم الطاقة. ولا يزال التضخم المعلن منخفضا رغم تراجع سعر الصرف في السوق الموازية، بسبب انتشار الأسعار الجبرية والتغطية الجغرافية المحدودة لمؤشرات الأسعار المتاحة.

واستجابة للتوسع المالي وما نجم عنه من ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية، شدد مصرف ليبيا المركزي القيود المفروضة على إصدار خطابات الاعتماد، كما خفض حدود مشتريات العملة الأجنبية للأفراد. وكذلك، تم تطبيق ضريبة مؤقتة بنسبة 27% على جميع مشتريات العملة الأجنبية.

وتظل الآفاق مرهونة بديناميكيات إنتاج الهيدروكربونات. وتشير توقعات السيناريو الأساسي إلى انخفاض الأرصدة المالية والخارجية خلال السنوات القادمة، اتساقا مع الانخفاض المتوقع في أسعار النفط العالمية. ومن المتوقع أن يحتفظ مصرف ليبيا المركزي برصيده الحالي من الاحتياطيات الدولية. ولا تُستحق على ليبيا أي ديون عامة بالمعنى التقليدي. غير أن ميزان المخاطر يميل إلى جانب التطورات السلبية، ويزال مستوى عدم اليقين مرتفعا بسبب حالة الجمود السياسي والتداعيات الجغرافية-السياسية الممكنة.

تقييم المجلس التنفيذي[2]

اتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. ورحبوا بالآفاق الإيجابية عموما، مع التأكيد على التحديات الاقتصادية والسياسية الهائلة الناجمة عن هشاشة ليبيا، وحالة عدم اليقين السياسي السائدة، والاعتماد على قطاع الهيدروكربونات. وأشار المديرون إلى أن ميزان التوقعات يميل إلى جانب التطورات السلبية، وأكدوا على ضرورة زيادة التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتشجيع نمو أكثر قوة واحتواء للجميع بقيادة القطاع الخاص. واتفقوا على أهمية تلبية احتياجات تنمية القدرات الملحة من خلال تعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين.

---

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

[2] في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع عبر الرابط التالي على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات:
http://www.IMF.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm

700 19th Street NW
Washington, DC 20431
USA

وأكد المديرون على الحاجة إلى تعزيز إطار المالية العامة والتصدي للإنفاق المساير للعوامل الدورية لدعم صلابة الاقتصاد الكلي وتحسين إدارة ثروة الموارد. وأوصوا ببذل الجهود اللازمة لتعزيز شفافية المالية العامة، وتحسين الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي، وتعزيز عملية إعداد الميزانية، وتطوير إطار إدارة المالية العامة. وأكدوا على ضرورة تعزيز إدارة الشركات المملوكة للدولة للحد من مخاطر المالية العامة.

وشدد المديرون على الحاجة إلى تسوية سياسية دائمة لمواصلة التقدم المرجو نحو إعادة توحيد المصرف المركزي. وأكدوا على ضرورة الحفاظ على نزاهة نظام المدفوعات وإصلاح حوكمة القطاع المصرفي وإطاره التنظيمي، بما في ذلك لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأقر المديرون بأن تحسين مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية من خلال زيادة التنسيق بين السياسات من شأنه أن يحد من الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي. وأشاروا أيضا إلى أن التصدي للضغوط الأساسية على سعر الصرف يتطلب تشديد الضوابط على مصروفات المالية العامة، وأن سلامة ميزانية المالية العامة ستساعد في تجنب الإنفاق المساير للعوامل الدورية والحد من خطر الخسائر المحتملة في الاحتياطيات الأجنبية.

وأقر المديرون بالتقدم المحرز مؤخرا فيما يتعلق بمؤشرات الحوكمة، وأكدوا على ضرورة مواصلة التقدم لقطع شوط هائل في هذا الصدد. ورحب المديرون بالمراجعة الشاملة المقررة لمجالات الحوكمة ومكافحة الفساد وسيادة القانون، وأعربوا عن تطلعهم إلى المستجدات في هذا الشأن خلال مشاورات المادة الرابعة القادمة. وكذلك أشار المديرون إلى أن فجوات البيانات لا تزال تعوق القدرة على إجراء التحليلات وتقديم المشورة بشأن السياسات، وأكدوا على الحاجة إلى توفير المزيد من البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية، بدعم من برامج تنمية القدرات التي يقدمها الصندوق. ومن شأن إنشاء كيان تنسيقي لتسهيل تقديم هذه البرامج وتنفيذها أن يساعد في تجنب ازوداجية الجهود ودعم تبادل البيانات عبر المؤسسات.

ليبيا: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2021-2029

			تقديرات		توقعات				
	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)									
الدخل القومي والأسعار									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	28,3	8,3-	10,2	7,8	6,9	4,2	2,0	2,1	2,3
غير الهيدروكربوني	5,9	7,9	0,6-	3,8	5,6	5,3	5,6	5,8	6,0
الهيدروكربوني	45,0	17,0-	17,8	10,2	7,7	3,6	0,0	0,0	0,0
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدينارات الليبية 1/	159,0	208,2	212,0	221,9	232,3	240,3	244,5	250,6	258,6
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدولارات الأمريكية 1/	35,2	43,3	44,0	46,0	48,3	50,2	51,3	52,8	54,4
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بآلاف الدولارات الأمريكية	5,2	6,4	6,4	6,7	6,9	7,1	7,2	7,3	7,5
مخفِّض إجمالي الناتج المحلي	90,4	42,7	11,4-	1,4	2,1-	0,7-	0,7-	0,3-	0,9
تضخم مؤشر اسعار المستهلكين									
متوسط الفترة	2,9	4,5	2,4	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6
نهاية الفترة	3,7	4,1	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
مالية الحكومة المركزية									
الإيرادات	79,5	85,8	73,5	64,6	63,3	60,8	57,3	53,7	50,3
منها: الهيدروكربونات	78,1	83,9	71,5	62,9	61,6	59,0	55,5	51,8	48,3
النفقات وصافي الإقراض	64,7	62,2	65,3	63,1	62,1	60,3	57,2	53,7	50,3
منها: النفقات الرأسمالية	10,9	8,4	8,7	5,4	5,7	5,8	4,7	3,7	3,2
الرصيد الكلي	14,8	23,6	8,2	1,5	1,3	0,5	0,1	0,0	0,0
الرصيد الكلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	5,2	10,2	3,6	0,7	0,6	0,3	0,0	0,0	0,0
الرصيد غير الهيدروكربوني	63,3-	60,3-	63,3-	61,4-	60,4-	58,5-	55,4-	51,8-	48,3-
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)									
النقود والائتمان									
النقود الأساسية	2,8	16,9-	47,9	24,1	8,3	9,0	9,3	10,0	10,3
العملة المتداولة	20,0-	1,4-	37,6	10,3	4,7	2,2	1,5	5,0	5,0
النقود وشبه النقود	20,3-	12	28,3	3,5	4,0	4,5	4,5	5,0	5,0
صافي الائتمان المقدم للحكومة (بمليارات الدينارات الليبية)	94,1-	114,9-	110,9-	114,8-	117,8-	119,0-	118,6-	118,4-	118,4-
الائتمان المقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي)	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
ميزان المدفوعات									
الصادرات	32,3	37,5	31,4	31,6	32,1	31,8	30,6	29,7	28,8
منها: الهيدروكربونات	31,0	36,2	29,0	29,5	30,0	29,7	28,4	27,3	26,2
الواردات	17,0	17,2	17,6	19,1	19,5	19,3	18,1	17,4	17,2
رصيد الحساب الجاري	5,7	12,4	6,4	6,8	7,0	6,3	6,2	6,2	5,7
(% من إجمالي الناتج المحلي)	16,1	28,6	14,5	14,9	14,5	12,5	12,2	11,7	10,5
الحساب الجاري (شاملا السهو والخطأ)	7,0-	7,2-	2,8-	6,1-	6,4-	6,0-	6,2-	6,2-	5,7-
الرصيد الكلي	1,1	4,7	3,6	0,7	0,6	0,3	0,0	0,0	0,0
الاحتياطيات									
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	69,4	74,1	78,3	79,0	79,5	79,8	79,8	79,8	79,8
بشهور الواردات في العام التالي	32,2	33,6	34,6	34,0	33,9	34,5	36,9	38,5	39,0
إجمالي الاحتياطيات الرسمية % من النقود بالمفهوم الواسع	317,0	318,2	261,3	254,3	245,0	234,6	223,5	212,4	202,2
مجموع الأصول الأجنبية	79,7	84,2	88,5	89,3	89,9	90,2	90,2	90,2	90,2
سعر الصرف									
سعر الصرف الرسمي (الدينار الليبي/الدولار، متوسط الفترة)	4,5	4,8	4,8	...	...	...	...	...	...
سعر الصرف في السوق الموازية (الدينار الليبي/الدولار، متوسط الفترة)	5,1	5,1	5,3	...	...	...	...	...	...
سعر الصرف في السوق الموازية (الدينار الليبي/الدولار، نهاية الفترة)	5,0	5,1	6,1	...	...	...	...	...	...
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)	1,2	1,0	1,2	1,3	1,4	1,5	1,5	1,5	1,5
منها: الصادرات	1,0	0,8	1,0	1,1	1,1	1,2	1,2	1,2	1,2
سعر النفط الخام (بالدولار الأمريكي للبرميل، تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*، معدلا حسب الوضع في ليبيا)	64,4	89,6	75,0	72,3	68,6	65,9	63,3	60,8	58,4

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تم تعديل بيانات الحسابات القومية لتعكس آخر المستجدات من السلطات. وبيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق.

2/ بافتراض قيام مصرف ليبيا المركزي بتحويل إيرادات الضرائب الإضافية من العملات الأجنبية بقيمة 15,8 مليار دينار ليبي (27,4% من إجمالي الناتج المحلي) خلال عام 2019 (من إجمالي المبلغ الذي يتوقع تحصيله بقيمة 20-25 مليار دينار ليبي) إلى وزارة المالية.

ليبيا

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2024

30 مايو 2024

أهم القضايا

السياق: لا تزال ليبيا دولة هشة عالقة في حالة من عدم اليقين السياسي. وانخفض معدل تواتر فترات الصراع الفعلي، ولكن البلاد لا تزال منقسمة بحكم *الواقع* بين الغرب والشرق، ومشتتة بين ميليشيات مختلفة ذات أهداف متنافسة. وتعرقل قيود الاقتصاد السياسي والقدرات غير الكافية قدرة السلطات على تنفيذ مشورة الصندوق بشأن السياسات.

التوصيات: يتعين على ليبيا إدارة الإنفاق العام بما يتوافق مع القيود الاقتصادية الكلية، ووضع ميزانية على أسس سليمة لتجنب الإنفاق المساير للاتجاهات الدورية، وتحسين التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. ولا يزال استكمال عملية إعادة توحيد المصرف المركزي عاملا أساسيا في الحفاظ على الاستقرار المالي، إلى جانب الإصلاحات المتعلقة بتعزيز السياسة النقدية وتحديث إطار الرقابة المصرفية. ومن شأن بناء القدرات، بما في ذلك معالجة الفجوات الكبيرة في البيانات، وتقوية المؤسسات أن يسهل تصميم السياسات الاقتصادية الكلية وتنفيذها. وعلى المدى المتوسط، يظل الهدف الرئيسي هو تنويع النشاط بعيدا عن الهيدروكربونات مع تعزيز النمو الأقوى والأكثر احتواء في القطاع الخاص.

المشورة السابقة: اتفقت السلطات والخبراء بشكل عام على أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك الحاجة إلى وضع ميزانية على أسس سليمة وتعزيز الإدارة المالية العامة، وضرورة تنويع النشاط بعيدا عن الهيدروكربونات على المدى المتوسط. وقد اتخذ مصرف ليبيا المركزي منهجا استباقيا في تعزيز إطار السلامة الاحترازية، بما في ذلك إصدار توجيهات للبنوك لزيادة رأس المال، وتعزيز وحدة المعلومات المالية، ودعم الشمول المالي من خلال تحسين المدفوعات الإلكترونية. ونظرا لاستمرار أوجه الهشاشة، لم تواكب وتيرة الإصلاح خطط السلطات وتوصيات خبراء الصندوق.

اعتمد هذا التقرير
سوبير لال (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)
وبوالو لوكو (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)

عُقدَت المناقشات في العاصمة التونسية خلال الفترة من 1 إلى 10 مايو 2024. وضمت البعثة السيدين ديمتري غيرشينسون (رئيسا) وأبوستولوس ابوستلو، والسيدتين منى الشاذلي وفيشنافي روبافاثارام (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وقام السيد شفيق غاوي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) بإعداد المسودة الأولى لاستراتيجية المشاركة القُطْرية. وشارك السيد سايراس ساسانبور (مكتب المدير التنفيذي) في الاجتماعات. ودعمت السيدتان كورمان وشيرنا روبنستين (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) إعداد هذا التقرير. والتقت البعثة بالسيد الصديق الكبير، محافظ مصرف ليبيا المركزي، والسيد مرعي البرعصي، نائب المحافظ، والسيد على العابد أبو عزوم، وزير العمل والتأهيل، والسيد خالد شكشك، رئيس ديوان المحاسبة، وممثلين عن المؤسسة الوطنية للنفط، والقطاع المصرفي، ومسؤولين آخرين في الحكومة والمصرف المركزي.

المحتويات

السياق 4

آخر التطورات الاقتصادية 4

الآفاق والمخاطر 6

مناقشات حول السياسات 6
ألف – تحسين التنسيق بين السياسات من خلال وضع ميزانية على أسس سليمة 7
باء – استكمال إعادة توحيد المصرف المركزي والحفاظ على الاستقرار المالي 7
جيم - تقوية المؤسسات وبناء القدرات 9
دال- سياسات لتنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات وتنمية القطاع الخاص 11

آراء السلطات 11

تقييم خبراء الصندوق 12

الأطر
1– ألمانيا: توحيد البنك المركزي في عام 1990 8
2– رصد التحديات التي تواجه الحوكمة في ليبيا 9

الأشكال البيانية
1- القطاع الحقيقي 13
2- التطورات الاقتصادية الكلية 14

الجداول
1- مؤشرات اقتصادية مختارة، 2021–2030 15
2- قطاع المالية العامة، 2021–2029 16
3- القطاع النقدي، 2018–2023 17
4- القطاع الخارجي، 2021–2029 18
5- مؤشرات السلامة المالية، 2018-2023 19

المرفقات

1- مصفوفة تقييم المخاطر _____ 20
2- تقييم القطاع الخارجي _____ 21
3- تحليل استمرارية القدرة على تحمُّل الدين _____ 23
4- استراتيجية الانخراط القُطْري _____ 24
5- قضايا البيانات _____ 27

السياق

1- لا تزال ليبيا دولة هشة عالقة في حالة من عدم اليقين السياسي. ففي عام 2021، اتفقت الفصائل المتنافسة على دعم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، ولكن الانتخابات المزمع إجراؤها لم تتم بعد. وفي حين واصلت حكومة الوحدة الوطنية سيطرتها على طرابلس وانخفض معدل تواتر فترات الصراع الفعلي، لا تزال البلاد منقسمة بحكم *الواقع* بين الغرب والشرق ومشتتة بين ميليشيات مختلفة ذات أهداف متنافسة.

2- هناك تقدم في عملية إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي. ففي عام 2023، وافق مصرف ليبيا المركزي على قبول الالتزامات السابقة على فرعه الشرقي. وبناء على ذلك، تم بالفعل دمج نحو 9 مليارات دولار أمريكي من أرصدة البنوك التجارية لدى الفرع الشرقي. وأدت جهود إعادة التوحيد أيضا إلى تحسين التنسيق في مجالات السياسة النقدية، وسيولة النظام المصرفي والرقابة عليه. وطالما ظل الاتفاق ساريا، يكون هناك تنسيق بحكم *الواقع* بشأن السياسة النقدية في جميع أنحاء البلاد، رغم أن نظم الدفع لا تزال منفصلة.

آخر التطورات الاقتصادية

3- تعرضت ليبيا لعدة صدمات، غير أن تأثيرها على نمو إجمالي الناتج المحلي كان ضعيفا. فقد ضربت العاصفة الاستوائية دانيال شرق ليبيا في سبتمبر 2023، مما أدى إلى حدوث فيضانات مدمرة وأضرار كارثية وخسائر فادحة في الأرواح. ومع ذلك، لم يكن للكارثة سوى تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي، لأن إجمالي الناتج المحلي في ليبيا يعتمد في الأساس على صادراتها من الطاقة.[1] وبالمثل، لم يكن للصراع في غزة واضطراب حركة الشحن في البحر الأحمر تأثير ملموس على الاقتصاد الليبي. وتشير التقديرات إلى ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 10% في عام 2023، وهو ما يرجع بشكل كبير إلى التعافي من توقف إنتاج النفط في عام 2022.

4- وقد شهد عام 2023 توسعا في المالية العامة. وتراجعت الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض أسعار الهيدروكربونات بنسبة 30%، برغم الزيادة المتزامنة في إنتاج النفط بنسبة 20%. ومع ذلك، ارتفعت نفقات المالية العامة نتيجة زيادة فاتورة الأجور بنحو 30% وبلوغ دعم الطاقة مستويات أعلى من المتوقعة (برغم انخفاض أسعار النفط). وانعكاسا لهذا التوسع، ارتفع الدين العام، وزاد المعروض النقدي

جدول النص 1: إيرادات ونفقات المالية العامة

	2022	2023	*التغير %*
الإيرادات	**178,561**	**155,911**	***-13%***
النفقات	**129,448**	**138,500**	***7%***
الرواتب	47,100	60,000	*27%*
الدعم	55,848	51,000	*-9%*
التنمية، السلع والخدمات	26,500	27,500	*4%*
الرصيد	**49,113**	**17,411**	***-65%***
الرصيد % من إجمالي الناتج المحلي	*24%*	*8%*	

المصادر: مصرف ليبيا المركزي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] يقدر البنك الدولي الخسائر والأضرار الناجمة عن الكارثة بمبلغ 1,7 مليار دولار أمريكي (3,6% من إجمالي الناتج المحلي). راجع تقرير World Bank, 2023. *Libya Storm and Flooding 2023: Rapid Damage and Needs Assessment*. Washington, DC.

بأسرع وتيرة له منذ سقوط نظام القذافي.

5- ولا تزال السلطات تحاول الحد من استخدام النقد الأجنبي. ففي فبراير 2024، واستجابة للضغوط على الاحتياطيات الأجنبية، قام مصرف ليبيا المركزي بتشديد القيود على إصدار خطابات الاعتماد وخفض الحدود المتاحة لمشتريات الأفراد من النقد الأجنبي، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. وفي أوائل عام 2024، فرضت السلطات ضريبة مؤقتة بنسبة 27% على جميع المشتريات من النقد الأجنبي، مع الإعلان عن إرخاء بعض القيود التي سبق فرضها على الواردات من السلع والخدمات غير الضرورية. ومن المقرر تطبيق هذه الضريبة حتى نهاية عام 2024، مع إمكانية تعديلها قبل ذلك، إذا لزم الأمر.[2]

6- وقد ظل التضخم منخفضا وفقا للتقارير الرسمية رغم انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية. فنظرا لأن أسعار معظم السلع والخدمات مدعومة أو محددة إداريا، فإن معدل التضخم وفقا للتقارير الرسمية لا يتبع غالبا تحركات سعر الصرف، برغم أن التقديرات تشير إلى أن الواردات تشكل حوالي نصف سلة الاستهلاك. كذلك فإن مؤشر أسعار المستهلكين وفقا للتقارير الرسمية لا يغطي سوى منتجات ومناطق جغرافية محدودة. وتعمل السلطات على توسيع نطاق التغطية وتحديث سلة مؤشر أسعار المستهلكين بالمؤشر الجديد الذي من المتوقع أن يكون متاحاً في عام 2025.

أسعار الصرف
(متوسط شهري)

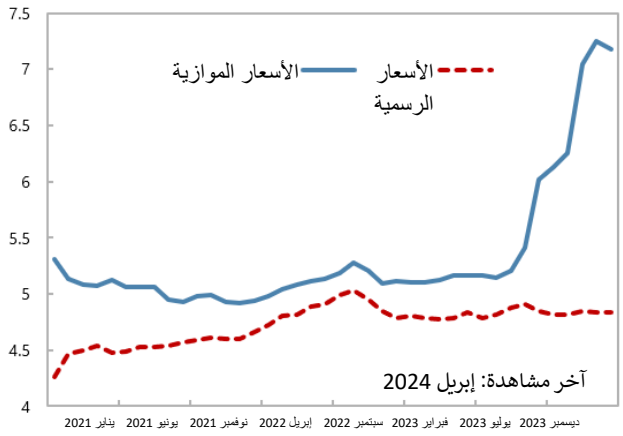

المصادر: مصرف ليبيا المركزي وموقع "ليبيا أوبزيرفر".

تضخم أسعار الغذاء
(%، على أساس سنوي مقارن)

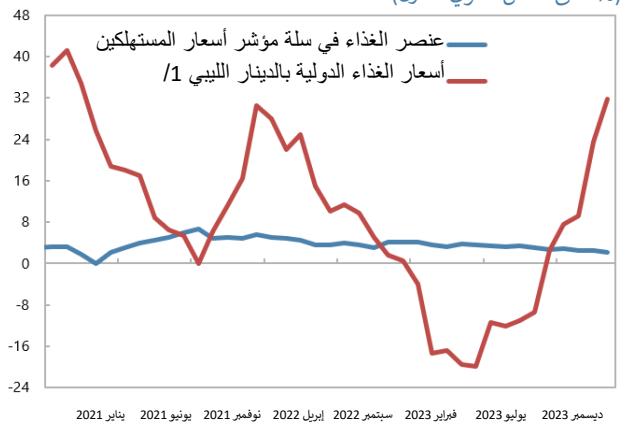

المصادر: مصرف ليبيا المركزي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).
1/ معدلة لمراعاة سعر الصرف في السوق الموازية.

[2] يعمل خبراء الصندوق حاليا مع السلطات لتقييم نظام الصرف في ليبيا لتحديد ما إذا كانت هذه التدابير تتعارض مع الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

7- وتشير التقديرات إلى انخفاض فائض الحساب الجاري خلال عام 2023 تماشيا مع هبوط أسعار النفط.[3] وكان المركز الخارجي لليبيا متسقا إلى حد كبير مع المستوى الذي تنطوي عليه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المحبذة (راجع المرفق الثاني)، وقد حافظ مصرف ليبيا المركزي على الاحتياطيات الأجنبية عند مستوى مريح إلى حد كبير يغطي ثلاث سنوات من الواردات تقريبا.

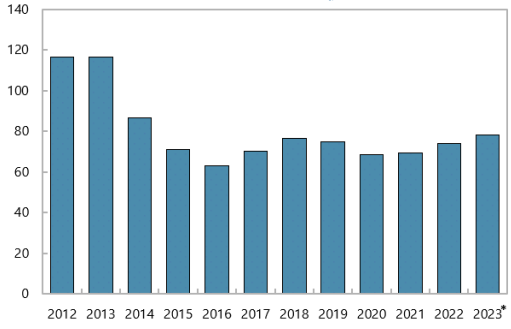

المصادر: مصرف ليبيا المركزي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
** 34,4 شهرا من الواردات.*

الآفاق والمخاطر

8- تخضع الآفاق الاقتصادية لهيمنة ديناميكية إنتاج النفط، الذي من المتوقع أن يصل إلى 1,5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2026. ومن المتوقع أن يسجل إجمالي الناتج المحلي نموا قدره 8% تقريبا في عام 2024 وأن يستمر في النمو بمعدلات أقل في السنوات التالية. وتشير توقعات السيناريو الأساسي إلى انخفاض أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي على مدى السنوات المقبلة بالتزامن مع الانخفاض المتوقع في أسعار النفط العالمية. وبالتالي، من المتوقع أن يحافظ مصرف ليبيا المركزي على الرصيد الحالي من الاحتياطيات الدولية وستظل البلاد خالية من الدين العام بالمعنى القياسي (راجع المرفق الثالث).

9- ويميل ميزان المخاطر نحو التطورات السلبية ولا يزال مستوى عدم اليقين مرتفعا بسبب استمرار الجمود السياسي والتداعيات الجغرافية-السياسية المحتملة (المرفق الأول). وقد تحقق جزء من المخاطر التي تم تحديدها خلال مشاورات المادة الرابعة السابقة، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم وجود ميزانية معتمدة (راجع *التقرير القُطري رقم 23/201 الصادر عن صندوق النقد الدولي*). ويتمثل الخطر العالمي الرئيسي في انخفاض أسعار النفط بسبب تراجع النمو عن المستوى المتوقع في أنحاء العالم، كما أن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء لا يزال يشكل مصدرا كبيرا للخطر في ليبيا ويمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وزيادة أعباء المالية العامة من خلال زيادة الدعم، وإثارة السخط الاجتماعي، وتجدد الضغوط الدافعة إلى الهجرة. وعلى المدى المتوسط، قد يؤدي عدم تنويع الأنشطة الاقتصادية بعيدا عن الهيدروكربونات إلى انخفاض كبير في إيرادات المالية العامة وتقويض الآفاق الاقتصادية للبلاد. وتواجه ليبيا أيضا خطر التحول العالمي إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة بوتيرة أسرع من المتوقعة، مما يشكل خطر التكيف غير المنظم في ظل الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات.

مناقشات حول السياسات

من شأن وضع ميزانية على أسس سليمة على المدى القصير أن يساعد في (1) تخفيف التحيز للإنفاق المساير للاتجاهات الدورية و(2) تحسين التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. وعلى المدى المتوسط، يظل الهدف الرئيسي للسياسات هو تنويع الأنشطة الاقتصادية بعيدا عن الهيدروكربونات مع تعزيز النمو الأقوى والأكثر احتواء في القطاع الخاص. وقد ركزت المناقشات حول السياسات على ما يلي: (1) نفقات المالية العامة، و(2) إعادة توحيد المصرف المركزي، و(3) إطار سياسات القطاع المالي، و(4) الحوكمة وبناء القدرات. ولنجاح تنفيذ الإصلاحات، يتعين توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة وتنمية المؤسسات، بما في ذلك عن طريق الدعم من صندوق النقد الدولي والشركاء الآخرين.

ألف – تحسين التنسيق بين السياسات من خلال وضع ميزانية على أسس سليمة

10- من شأن تجنب التحيز للإنفاق المساير للاتجاهات الدورية وتعزيز إطار المالية العامة في ليبيا أن يعززا صلابة الاقتصاد الكلي ويحدا من التقلبات في النشاط الاقتصادي والناتج. وسوف يساعد وضع ميزانية على أسس سليمة - استنادا إلى التنبؤات الاقتصادية الكلية وأهداف سياسة المالية العامة وأولويات الإنفاق - على فصل الإنفاق عن تقلب الإيرادات وتحسين إدارة ثروة ليبيا

[3] لا تمتلك السلطات القدرة على قياس الواردات بدقة في الجزء الشرقي من البلاد. وقد ناقش المرفق الخامس مسألة قصور البيانات المتعلقة بالقطاع الخارجي في ليبيا.

من الموارد.[4] وفي هذا الصدد، هناك خطوة أولى مهمة تتمثل في تحسين أدوات تقدير التكاليف ووضع إطار للمالية العامة لإدارة الموارد. ويمكن أن يتبع ذلك على المدى المتوسط تحليل كشوف الرواتب، وتحقيق الاتساق بين الاستثمار العام وعمليات الميزانية الجارية، وإصدار تقارير أكثر اكتمالا تتعلق بالميزانية. ومن شأن الحد من التشوهات الناتجة عن ارتفاع أجور القطاع العام والدعم أن يحسن الحوافز وتخصيص الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز تكوين رأس المال وتوفير فرص عمل خارج القطاع العام. ولابد من إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتعزيز النمو والكفاءة ودعم تحقيق العدالة بين الأجيال - وفي ذات الوقت، ينبغي أن تهدف السياسة الضريبية إلى تنويع مصادر الإيرادات بعيدا عن النفط.

11- **ومن الضروري تحديد تأثير المؤسسات المملوكة للدولة على الميزانية لفهم مخاطر المالية العامة.** ونظرا لتعقُّد هياكل ملكية هذه المؤسسات في ليبيا، من الضروري تبسيط هياكل الملكية وتشديد الرقابة، وخاصة على البنوك العامة المملوكة للدولة لفهم مخاطر التحويلات التي تتجاوز التوقعات إلى المؤسسات المملوكة للدولة في شكل دعم أو قروض أو أسهم أو انخفاض الإيرادات الحكومية. وهناك خطوة أولى مفيدة تتمثل في حصر الحسابات المصرفية الحالية للقطاع العام ووضع خارطة طريق نحو إنشاء حساب خزانة موحد. وعلى المدى المتوسط، ينبغي أن تنظر السلطات في إجراء عملية خصخصة تدريجية وانتقائية تؤدي إلى تنمية القطاع الخاص وتنويعه بعيدا عن الهيدروكربونات.

باء – استكمال إعادة توحيد المصرف المركزي والحفاظ على الاستقرار المالي

12- **تظل إعادة التوحيد الكامل للمصرف المركزي هدفا رئيسيا،** وتقتضي دمج نظام المدفوعات وتوحيد الإجراءات المحاسبية. ومن شأن الحد من التمويل النقدي من جانب الفرع الشرقي لمصرف ليبيا المركزي أن يخفف الضغط على سعر الصرف وعلى السيولة في القطاع المصرفي ويسهل تنسيق السياسات. وكذلك من شأن تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وإصلاحات الحوكمة التي وضعها مصرف ليبيا المركزي في القطاع المصرفي أن يعزز عمل البنوك ويساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي.

13- **ولا يزال عدم التوصل إلى تسوية سياسية دائمة يشكل عقبة مهمة أمام إعادة التوحيد.** وتشير التجارب الدولية إلى أن المصالحة السياسية ضرورية لنجاح عملية إعادة التوحيد، وأن هناك دور مهم أيضا يضطلع به مصرف ليبيا المركزي، باعتباره مؤسسة اقتصادية رئيسية، في تسهيل التحول من حالة التشرذم في ليبيا (راجع الإطار 1).

14- **وعلى السلطات معالجة الضغوط الأساسية على سعر الصرف.** وينبغي لمصرف ليبيا المركزي أن يحافظ على كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي، حيث إن سعر الصرف هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي، نظرا لعدم وجود أدوات أخرى للسياسة. وينبغي توخي الدقة في تقييم التدابير الرامية إلى التأثير على الطلب على النقد الأجنبي ومقارنتها بالتأثير المحتمل على السوق الموازية والتضخم والاحتياطيات الأجنبية.[5] وفي ظل غياب أدوات السياسة النقدية التقليدية، تصبح السيطرة على نفقات المالية العامة هي الاستجابة المفضلة على مستوى السياسات اتساقا مع إطار سياسة الاقتصاد الكلي في ليبيا. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمصرف المركزي أن يحافظ على سلامة وسائل الدفع، كما نرحب بالخطوات التي تم اتخاذها مؤخرا لسحب الأوراق النقدية المشكوك في سلامتها من التداول، ولكن ينبغي للسلطات التأكد من توافر وسائل بديلة للدفع وعدم التأثير سلبا على غير المتعاملين مع البنوك.

[4] تشكل الاستجابة البطيئة في مواجهة الفيضانات في الشرق مثالا على عدم التحرك على الفور لتعبئة موارد المالية العامة وعلى عدم تنسيق السياسات بين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية.

[5] يتناول تقرير القضايا المختارة قياس ضغوط سوق الصرف على الدينار الليبي.

الإطار 1 – ألمانيا: توحيد البنك المركزي في عام 1990

هناك تجارب دولية محدودة في مجال إعادة توحيد البنك المركزي، ولكن الحالة الأبرز هي حالة ألمانيا. فأثناء الحرب الباردة، تم تقسيم ألمانيا إلى كيانين سياسيين، هما ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، ولكل منهما بنك مركزي وعملة خاصة به (المارك الألماني والمارك الألماني الشرقي، على الترتيب). وقد كان البنك المركزي الألماني الغربي "Bundesbank" بنكا مركزيا تقليديا يتمتع بالاستقلال في وضع السياسات النقدية والائتمانية (دراسة R. Effros, *Current Legal Issues Affecting Central Banks, Volume III,* 1994)، بينما كان البنك المركزي الألماني الشرقي "Staatsbank" – وهو مؤسسة غير مستقلة – مسؤولا عن تنفيذ السياسات النقدية والائتمانية بالإضافة إلى وظائف البنوك التجارية. وكان البنك المركزي الألماني الشرقي يُصدر الأوراق النقدية والعملات المعدنية، ويحدد سعر الصرف الرسمي بين العملات الأجنبية والمارك الألماني الشرقي، ويقدم الخدمات المصرفية للمؤسسات المملوكة للدولة (*دراسة عرضية رقم 90/75 صادرة عن صندوق النقد الدولي*).

وقد تم دمج البنكين المركزيين في إطار عملية إعادة التوحيد الوطني. وتم تمثيل البنك المركزي الألماني في اللجنة، التي ضمت مندوبين من الغرب والشرق، ووضعت طرائق إعادة توحيد ألمانيا (دراسة Bundesbank, *German monetary union: historical background*, 2015).[1/] وقد أنشأت معاهدة توحيد ألمانيا اتحادا سياسيا واقتصاديا ونقديا بين الدولتين الألمانيتين. وأصبح المارك الألماني العملة القانونية الوحيدة، كما أصبح البنك المركزي الألماني مسؤولا عن السياسة النقدية وسياسة العملة داخل البلد الموحد حديثا.

[1/] كان سعر التحويل بين المارك الألماني الشرقي والمارك الألماني من القضايا الفنية التي يتعين تسويتها. وكان سعر التحويل مهما للأصول والخصوم ورؤوس أموال البنوك في الشرق، ولتحديد الأجور الأولية في الشرق مقارنة بمثيلاتها في الغرب.

15- ويتطلب تعزيز الاستقرار المالي وتقوية السياسة النقدية إجراء إصلاح شامل للقطاع المصرفي. فقد حدد خبراء الصندوق خارطة طريق لهذا الإصلاح في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2023، إلى جانب وضع اقتراحات في مجالات مختلفة - الإصلاحات الهيكلية (إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي، وشروط إفصاح البنوك)؛ والقانون المصرفي (إنشاء لجنة تُعنى بالاستقرار المالي، وتطوير التمويل الإسلامي)؛ والحوكمة (شروط الكفاءة والملاءمة، والفصل بين وظائف الملكية والرقابة في مصرف ليبيا المركزي)؛ وتحسين إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابة عليها (معالجة أوجه إخفاق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضعف الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة)؛ وغيرها (راجع *التقرير القُطري رقم 23/202 الصادر عن صندوق النقد الدولي*). وقد اتخذ مصرف ليبيا المركزي منهجا استباقيا في تعزيز إطار السلامة الاحترازية، بما في ذلك إصدار إرشادات للبنوك لزيادة رأس المال، وتعزيز وحدة المعلومات المالية، ودعم الشمول المالي من خلال تحسين المدفوعات الإلكترونية.[6] ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان الامتثال وتقوية القطاع المصرفي.

جيم - تقوية المؤسسات وبناء القدرات

16- توجد ضرورة لإصلاحات الحوكمة في كافة جوانب القطاع العام (الإطار 2). على الرغم من التقدم المُحرز مؤخرا في بعض مؤشرات الحوكمة، يُنظر إلى الفساد بوصفه مصدر قلق كبير في ليبيا، ومن ثم، يكون من الضروري إجراء مزيد من الإصلاحات من أجل تحسين مستوى الحوكمة، وسيادة القانون، ومؤسسات مكافحة الفساد، والإطار القانوني. ويجب أيضا تعزيز إطار مكافحة الفساد، ووضع استراتيجية قومية لمكافحة الفساد تتسم بالكفاءة، وتنفيذهما بطريقة فعالة. وامتثالا لسياسة تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة لعام 2018، من المتوقع إجراء مراجعة شاملة لموضوعات الحوكمة، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2025.

17- وسيواصل صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة في مجال تنمية القدرات، غير أنه يتعين على السلطات الليبية تحقيق مزيد من التنسيق. ولا تزال الفجوات الكبيرة في البيانات تؤثر على قدرة خبراء الصندوق على إجراء التحليل اللازم وتقديم مشورة

---

[6] في ديسمبر 2023، ألغى مجلس النواب من الناحية الفنية القانون الذي يحظر قيام البنوك بفرض فائدة.

بشأن السياسات. ويتعين تحديد أولويات وتسلسل خطوات تنمية القدرات المطلوبة من أجل إعداد الحسابات القومية وإصلاحات الإدارة المالية العامة، بما في ذلك تعزيز وظائف المالية العامة الكلية وإعداد الميزانية، وتحسين الضوابط الرقابية على إدارة النقد والإشراف عليها. وينبغي لتنمية القدرات من أجل إعداد الإحصاءات إعطاء أولوية للحسابات القومية والقطاع الخارجي بسبب الفجوات الكبيرة في هذين المجالين (راجع المرفق الخامس). ونظرا إلى أن خدمات تنمية القدرات تقدمها جهات متعددة (المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، وجهات أخرى)، يتعين على السلطات إنشاء هيئة تنسيقية لتيسير تقديم هذه الخدمات وتنفيذها، وتجنب ازدواجية الجهود، ودعم تبادل المعلومات بين المؤسسات على نحو أفضل.

الإطار 2- حصر التحديات التي تواجه الحوكمة في ليبيا

شهدت مؤشرات الحوكمة تدهورا في أعقاب ثورة 2011، ولا تزال أقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). وفي عام 2023، صنَّفت منظمة الشفافية الدولية ليبيا في مستوى أقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث مدركات الفساد، وهو ما يشير إلى مواطن ضعف كبيرة متعلقة بالفساد.[1/] ووضع البنك الدولي ليبيا في مرتبة أقل من المتوسطات في المنطقة في مجالات سيادة القانون، وجودة القواعد التنظيمية، والسيطرة على الفساد، والصوت والمساءلة (دراسة D. Kaufmann and A. Kraay *Worldwide Governance Indicators*، تحديث 2023).

ومؤخرا، في حين تعرضت الحوكمة لمزيد من التدهور في بعض الأبعاد، أحرزت ليبيا تقدما محدودا، ولكنه مشجع، في أبعاد أخرى، أي السيطرة على الفساد، وجودة القواعد التنظيمية. وقد حققت السلطات تقدما أيضا نحو (1) الشفافية في نشر البيانات و(2) اعتماد أفضل الممارسات الدولية في إبلاغ البيانات. ولم تحرز ليبيا تقدما في إطلاق صفحة البيانات القومية الموجزة، ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة للسلطات عن طريق توفير أنشطة تنمية القدرات في عدة مجالات ذات صلة، من بينها الإدارة المالية العامة والضرائب والجمارك.

وستتطلب مكافحة الفساد بفعالية وتعزيز سيادة القانون طائفة متنوعة من الإجراءات لمنع الفساد بشكل أكثر فعالية وتعزيز الحوكمة. وينبغي لتلك الإجراءات أن تتضمن خطوات لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد بحيث يتسق مع التزامات ليبيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى جانب العمل على إنشاء أنظمة فعالة لمنع تضارب المصالح، ولتقديم إقرارات الذمة المالية. ويمكن أن تستفيد ليبيا أيضا من اعتماد استراتيجية قومية محدَّثة لمكافحة الفساد، مع آليات مراقبة كافية، ووضعها موضع التنفيذ. ويجب أن تقترن هذه الإجراءات بإجراءات تكميلية للتصدي لمواطن الضعف في الحوكمة.

مؤشرات الحوكمة العالمية، 2022

(المرتبة المئينية)

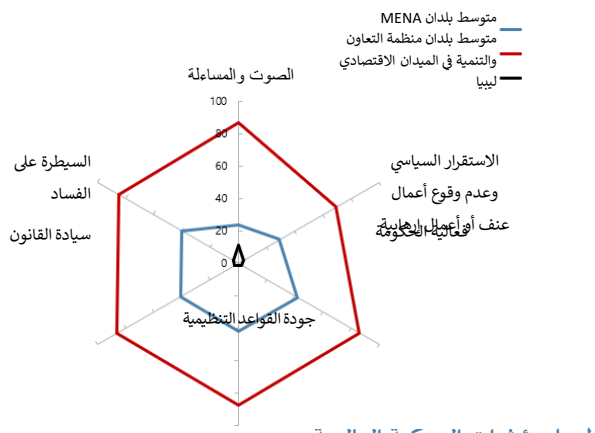

ليبيا: مؤشرات الحوكمة العالمية

(المرتبة المئينية)

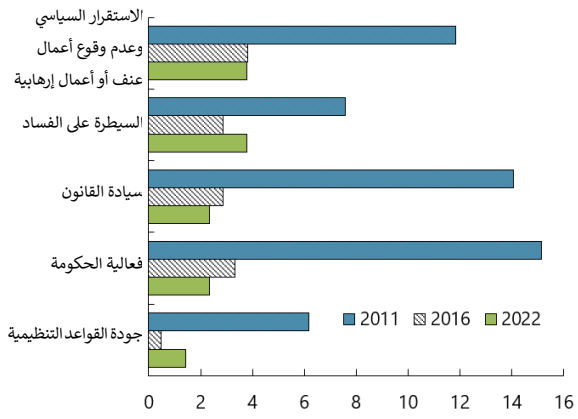

المصادر: البنك الدولي.

1/ ربما كان هناك انحياز في دقة المؤشر بسبب آراء الخبراء (بدلا من الحقائق بشأن الفساد). وتوفر المؤشرات غير الصادرة عن صندوق النقد الدولي معلومات نوعية عن الفساد. ولا تعكس هذه المؤشرات تقدير الصندوق لمستوى الفساد في ليبيا.

2/ الترتيب الأقل يشير إلى وجود تدهور.

دال- سياسات لتنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات وتنمية القطاع الخاص

18- ينبغي للاستراتيجية الاقتصادية على المدى الأطول أن تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات، وتشجيع تحقيق نمو أكثر قوة واحتواء للجميع يقوده القطاع الخاص. وينبغي أن تركز جهود الإصلاح الهيكلي على تقوية المؤسسات وسيادة القانون، ووضع رؤية اقتصادية واضحة للبلاد. ويتعين أيضا وضع خطة لزيادة الإنفاق على التنمية لتخفيف الاختناقات

التي تواجه النمو، والحد من التكاليف على المالية العامة المرتبطة بالإنفاق المرتفع على أجور القطاع العام والدعم.[7] وينبغي للسلطات الاستفادة مما تتمتع به ليبيا من مزايا نسبية (الموقع والمساحة الشاسعة والموارد الطبيعية وتوافر الطاقة والقوى العاملة) لزيادة تنمية النشاط الاقتصادي غير النفطي كثيف العمالة (راجع المرفق الرابع).

آراء السلطات

19- اتفقت السلطات بوجه عام مع آراء خبراء الصندوق. فقد اتفقت مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بشأن ليبيا الموضحة في تقرير الخبراء، بما فيها ضرورة وجود ميزانية موحدة، وكبح النفقات العامة، وإصلاح دعم الطاقة، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات على المدى المتوسط.

20- وألقت السلطات الضوء على التقدم المستمر في عملية إعادة توحيد المصرف المركزي. وذكرت أن تقدما كبيرا أُحرز على مدى العام الماضي في هذه العملية على مستوى معظم الإدارات، وأوضحت أن تحقيق توحيد كامل *بحكم الواقع* يتطلب مصالحة سياسية شاملة على المستوى الوطني.

21- وأعربت السلطات عن قلقها بشأن الزيادة في الإنفاق العام. ويؤدي التوسع غير الموجه في الآونة الأخيرة في الإنفاق من المالية العامة، ولا سيما على الأجور والدعم، إلى ضغوط على سعر الصرف واستنزاف احتياطيات البلاد. واتفقت السطات على أن وجود ميزانية موحدة معتمدة من شأنه أن يساعد على تحديد أولويات الإنفاق، وتحسين تخصيص الموارد، ومن ثم تجنب اللجوء إلى الإنفاق لأغراض مخصصة، بما يعزز الاستدامة الاقتصادية.

22- وفي الوقت الحالي، يمثل سعر الصرف الركيزة الاسمية للاقتصاد الليبي. وأكد مصرف ليبيا المركزي علي المحوري لسعر الصرف في استقرار الاقتصاد، وذكر أن قرار فرض ضريبة على مشتريات النقد الأجنبي إجراء مؤقت لحماية الاحتياطيات الأجنبية البلاد. وذكرت السلطات أنه في حين قد تسبب هذه الضريبة تشوهات في نظام الصرف، فإنها السبيل الوحيد لكبح الضغط المستمر على الاحتياطات الأجنبية، وأنه سيتم إلغاؤها بمجرد تقييد الإنفاق.

23- وبالإضافة إلى ذلك، يظل إصلاح دعم الطاقة أحد الأولويات على المدى المتوسط. وأقرت السلطات بأن دعم الوقود الحالي غير الموجه يعود بالفائدة بشكل غير متناسب على فئات بعينها، ويستنزف موارد البلاد، ويؤدي إلى نضوب ثروة الأجيال القادمة. إلا أنها تدرك أن القيود المرتبطة بالاقتصاد السياسي تعوق حاليا تنفيذ هذا النوع من الإصلاحات.

24- وعلى المدى المتوسط، سيكون من المهم تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن الهيدروكربونات وتنمية القطاع الخاص. وتمثل التقلبات في أسعار النفط والتحول إلى الطاقة الخضراء تحديات بصفة خاصة أمام ليبيا، ويلقيان الضوء على ضرورة تنويع الاقتصاد واستخدام الموارد المتاحة لإدخال صناعات جديدة عن طريق القطاع الخاص.

25- ومن جهته، أكد مصرف ليبيا المركزي التزامه بتقوية التنظيم والرقابة على القطاع المالي. وقد اتخذ بالفعل خطوات لتعزيز الرقابة المصرفية، من بينها توجيه المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها، وتطوير وحدة المعلومات المالية وإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويظل المصرف أيضا ملتزما بإحراز تقدم مستمر في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، كان قرار المصرف المركزي بسحب الأوراق النقدية من فئة الخمسين دينارا من التداول خطوة ضرورية للحفاظ على مصداقية العملة وبناء الثقة في الجهاز المصرفي.

26- وتدرك السلطات أنه يتعين تحسين مستوى الحوكمة. وقد اتفقت مع ضرورة إجراء مزيد من الإصلاحات لتعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد، وزيادة الشفافية والمساءلة. وتتطلع السلطات إلى المراجعة الشاملة المزمعة للمناقشات بشأن الحوكمة في العام المقبل خلال مشاورات المادة الرابعة لعام 2025.

27- ويكتسب كل من توافر البيانات وجودتها أهمية بالغة. فأكدت السلطات التقدم الذي أُحرز بالفعل في تحسين جودة البيانات وتوافرها لاغراض إعداد إحصاءات القطاع الخارجي والإحصاءات النقدية والمالية، وأيضا من أجل نتائج المالية العامة. وعلاوة

[7] يضم القطاع العام نحو 90% من السكان العاملين بصورة رسمية، مع تراوح تقديرات البطالة من 15 إلى 19%. ولا تضم هذه الأرقام المجموعة الكبيرة من العمالة المهاجرة بصورة غير رسمية التي تشير إليها بعض التقارير. ويمثل دعم الطاقة نحو ربع الإنفاق الحكومي.

على ذلك، تعمل السلطات على تحديث سلة مؤشر أسعار المستهلكين الحالية وتوسيع نطاق تغطيتها، وأيضا توفير إحصاءات محدَّثة عن العمالة. وبرغم ذلك، تتفق السلطات مع الرأي بأنه يتعين القيام بمزيد من العمل لإنتاج بيانات اقتصادية كلية أساسية واتاحتها في الوقت المناسب وبطريقة متسقة، وستواصل السعي للحصول على مساعدة فنية من الصندوق في هذا الشأن.

28- **وقد أعربت السلطات أيضا عن الحاجة إلى مزيد من أنشطة تنمية القدرات في عدة مجالات.** وهي تعرب عن امتنانها للصندوق لما قدمه من مساعدة فنية، واتفقت على تحسين مستوى التنسيق لتحقيق الاستخدام الأمثل للدعم الذي يقدمه جميع الشركاء الدوليين. وأعربت السلطات أيضا عن احتياجها للمساعدة في مجالات إعداد الميزانية، والسياسة النقدية، والحسابات القومية، وإحصاءات سوق العمل، وتغيير سنة أساس مؤشر أسعار المستهلكين، وتطوير وظائف وحدة المالية العامة الكلية والإدارة المالية العامة.

تقييم خبراء الصندوق

29- **إن ديناميكيات إنتاج الهيدروكربونات وصادراتها هي التي ستحدد مجموعة موارد ليبيا المتاحة على المدى القصير والمدى المتوسط.** وتتسق توقعات السيناريو الأساسي الحميدة نسبيا - بتراجع مركزي أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي - مع تراجع متوقع في أسعار النفط العالمية. ويشكل عدم توخي الحيطة في المالية العامة أحد المخاطر الكبيرة من التطورات السلبية، وهو ما تحقق جزئيا في العام الماضي. وتتمثل المخاطر البارزة الأخرى في تقلبات أسعار النفط العالمية (ومن ثم تقلب إيرادات المالية العامة)، والتحول الأسرع من المتوقع إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة في جميع أنحاء العالم. وعلى المدى الأطول، يتعين على السلطات التركيز على إرساء أساس صلب لنمو غير هيدروكربوني يقوده القطاع الخاص، وذلك عن طريق تقوية المؤسسات وتعزيز سيادة القانون، وأيضا بالاستثمار في القدرة الإنتاجية التي تتمتع بها البلاد.

30- **ويتعين التوصل إلى تسوية سياسية دائمة لإتمام عملية إعادة توحيد المصرف المركزي.** وتجدر الإشادة بالسلطات الليبية لما اتخذته من خطوات بالفعل، بما فيها تحسين مستوى التنسيق في مجالات السياسة النقدية، والسيولة في الجهاز المصرفي، والرقابة عليه. وستعتمد عملية إعادة التوحيد الكاملة، إلى حد كبير، على وتيرة المصالحة السياسية، وستتطلب تحقيق تكامل نظام المدفوعات، وتوحيد الإجراءات المحاسبية في المصرف المركزي.

31- **ومن شأن تحسين التنسيق بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية المساعدة على زيادة مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية وتقليص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية.**

- ويمكن للتصدي للضغوط الأساسية على سعر الصرف عن طريق السيطرة على نفقات المالية العامة أن يمثل الاستجابة المفضلة المتسقة مع الإطار الحالي للسياسة الاقتصادية الكلية التي تنتهجها ليبيا. ولوجود ميزانية متفق عليها أهمية قصوى في إدارة موارد البلاد، ويمكن لإعداد الميزانية بطريقة سليمة المساعدة على تجنب الإنفاق المساير للاتجاهات الدورية والحد من المخاطر الناجمة عن فقدان محتمل للاحتياطيات.

- ومن المهم الحفاظ على احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، وضمان كفاءة عمل سوق النقد الأجنبي. وينبغي تقييم الإجراءات الرامية إلى التأثير على استخدام النقد الأجنبي ومراجحتها بدقة مقابل التأثير المحتمل على السوق الموازية، ومعدل التضخم، وحجم الاحتياطيات.

32- **وثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات للحفاظ على سلامة وسائل الدفع وإصلاح القطاع المصرفي.** ويمكن لتحسين عملية الإبلاغ عن القروض المتعثرة، ومراقبة رسملة المصارف، وتصفية الاستثمارات في المصارف التجارية أن تعزز الوساطة المالية. وقد سعى المصرف المركزي بصورة استباقية إلى تعزيز الإطار الاحترازي، ودأب على توجيه المصارف إلى زيادة نسبة

رؤوس أموالها، وعمل أيضا على تقوية وحدة المعلومات المالية، واتخذ خطوات لتعزيز الشمول المالي. ويتعين تنفيذ مزيد من العمل لضمان الامتثال وتقوية القطاع المصرفي، بما في ذلك إجراء تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحديد أولويات إجراءات مكافحتهما. وتوجد أيضا حاجة ملحة للحد من المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف، وإجراء تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الإشراف على مكافحتهما، وإصلاح الإجراءات القانونية والإدارية، وزيادة تطوير منتجات التمويل الإسلامي. وينبغي لمصرف ليبيا المركزي الحفاظ على سلامة وسائل الدفع، ويجدر الترحيب بالخطوات التي اتخذتها السلطات لسحب كل الأوراق النقدية فئة الخمسين دينارا من التداول، نظرا للعدد الكبير المزور منها، إلا أنه يتعين عليها التأكد من توافر طرق الدفع البديلة.

33- ويتعين أيضا تعزيز إطار المالية العامة. فتوجد حاجة إلى إصلاحات لبناء القدرات المؤسسية عن طريق زيادة الشفافية وتحسين مستوى الإدارة والامتثال الضريبيين. ومن اللازم حصر حسابات القطاع العام الحالية لدى المصارف، وإنشاء حساب خزانة موحد، وتنفيذ عملية خصخصة متدرجة وانتقائية لتعزيز تنمية القطاع الخاص والمساعدة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات. ومن الأهمية بمكان تقوية وظائف المالية العامة الكلية وإعداد الميزانية، وإدخال إصلاحات على إطار الإدارة المالية العامة الأوسع نطاقا من أجل تحسين مراقبة النفقات وضمان إعداد الميزانية بشكل سليم.

34- وعلى الرغم من التقدم المُحرز مؤخرا في بعض مؤشرات الحوكمة، لا يزال يتعين إجراء مزيد من الإصلاحات. ويُنظر إلى الفساد بوصفه مصدر قلق كبير، وتأتي ليبيا في مرتبة أقل من المتوسط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث مُدرَكات الفساد. وستتطلب مكافحة الفساد بفعالية وتعزيز سيادة القانون طائفة متنوعة من الإجراءات لمنع الفساد بشكل أكثر فعالية وتعزيز الحوكمة. وتتضمن تلك الإجراءات خطوات لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد وجعله متسقا مع التزامات ليبيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويمكن أن تستفيد ليبيا أيضا من اعتماد استراتيجية وطنية محدَّثة لمكافحة الفساد، مع آليات مراقبة كافية، ووضعها موضع التنفيذ. وامتثالا لسياسة عام 2018 بشأن تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة، من المتوقع أن تجري مشاورات المادة الرابعة لعام 2025 مراجعة شاملة للحوكمة، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون.

35- وهناك حاجة إلى تعزيز توفير البيانات والقدرات الإحصائية. ولا تزال الفجوات الخطيرة في البيانات تمثل عائقا كبيرا أمام قدرة خبراء الصندوق على إجراء تحليل وتقديم مشورة بشأن السياسات. ومن اللازم أيضا تنمية القدرات من أجل إعداد الحسابات القومية. وقد توقف إجراء المسوح الاقتصادية في أعقاب الثورة، ولم يُستأنف حتى اليوم، وهو ما يسبب مواطن ضعف في البيانات تؤثر على جودة التحليل الذي يجريه خبراء الصندوق والمشورة التي يقدمونها بشأن السياسات. ويتعين على السلطات إنشاء هيئة تنسيق لتيسير تقديم خدمات تنمية القدرات وتنفيذها، وتجنب ازدواجية العمل، لأن هذه الخدمات تقدمها جهات متعددة (المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، ومؤسسات أخرى).

36- ويشارك خبراء الصندوق حاليا مع السلطات في تقييم نظام النقد الأجنبي في ليبيا لتحديد ما إذا كان أي من الإجراءات التي نفذتها السلطات لا يتسق مع التزاماتها بموجب المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

37- ويوصي الخبراء بعقد مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية التي تبلغ مدتها ١٢ شهرا.

الشكل البياني 1- ليبيا: القطاع الحقيقي

قطاع الهيدروكربونات يقود الناتج الاقتصادي.

المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(%)

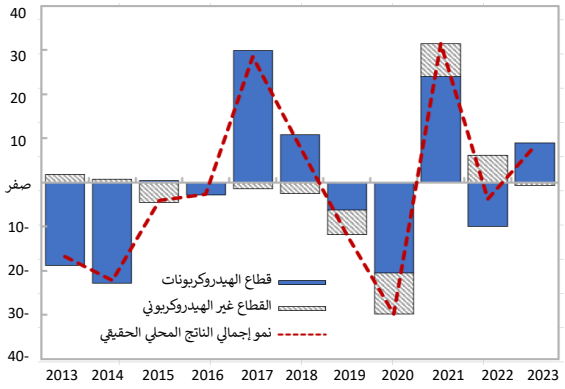

المصدر: السلطات الليبية.

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونمو إنتاج النفط

(%، على أساس سنوي)

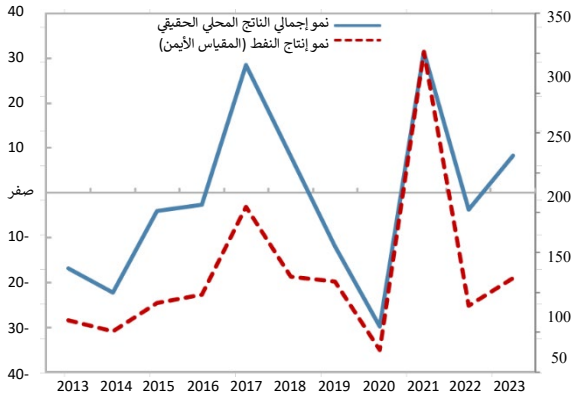

المصدر: السلطات الليبية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

التضخم المقيس لا يزال منخفضا.

المساهمات في التضخم

(%، على أساس سنوي)

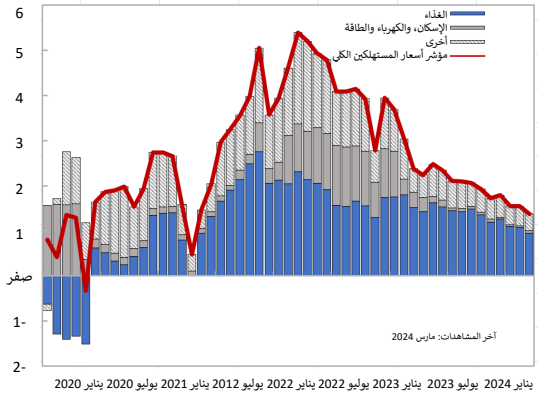

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

المشاركة في سوق العمل مرتفعة بالمعايير الإقليمية، وكذلك معدلات البطالة.

إحصاءات العمل، 2023

(%)

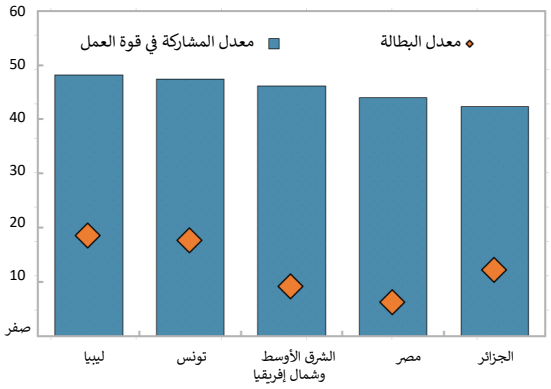

المصدر: البنك الدولي (تقديرات منظمة العمل الدولية).

الشكل البياني 2- ليبيا: التطورات الاقتصادية الكلية

الحساب الجاري لا يزال يحقق فائضا....

الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

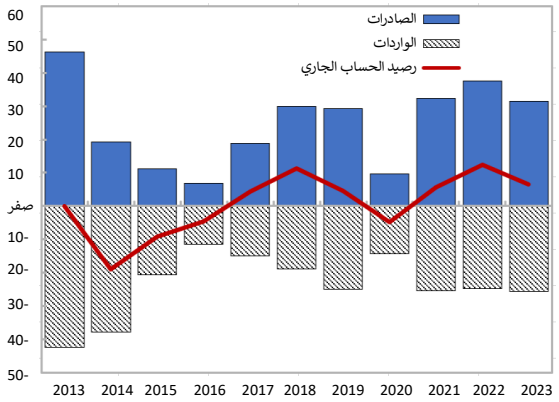

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

... بفضل تمويل الواردات عن طريق مبيعات النفط.

تكوين الميزان التجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

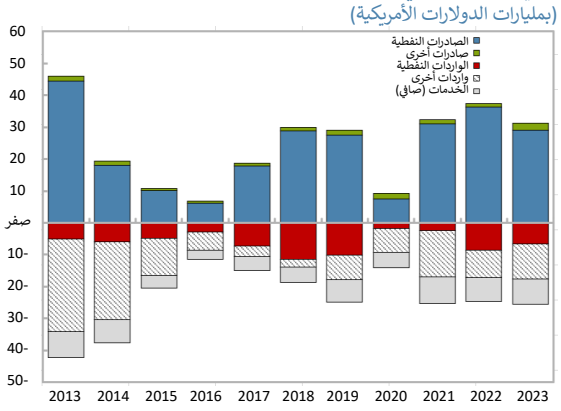

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمو في العملة المتداولة تحرك بالتوازي مع علاوة الأسعار في السوق الموازية...

العملة المتداولة وعلاوة السوق الموازية
(%، على أساس سنوي؛ %)

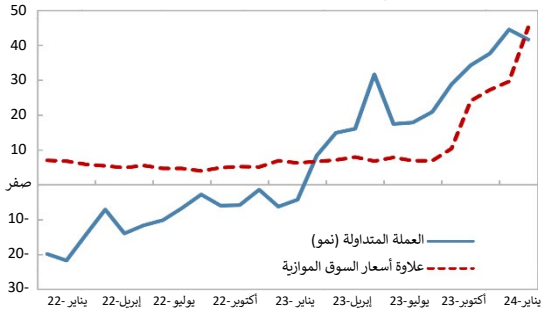

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

...وزيادة الإنفاق على الأجور.

الأجور والرواتب
(بمليارات الدينارات الليبية)

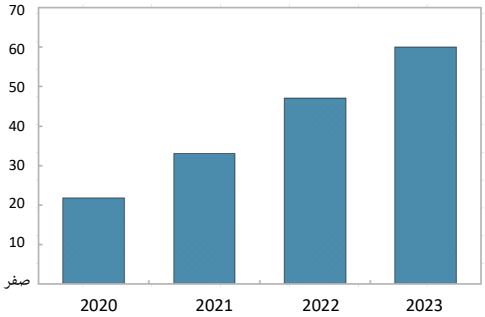

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

الأجور والدعم يشكلان الجزء الأكبر من النفقات...

تكوين النفقات: 2023
(% من مجموع النفقات)

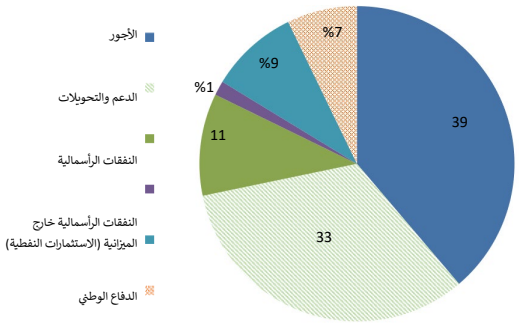

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويسهم الدفاع والتعليم بثلثي مجموع الوظائف...

التوظيف حسب القطاع
(% من مجموع الوظائف)

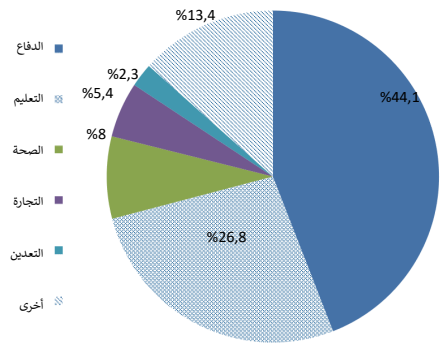

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية.

الجدول 1- ليبيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2021–2030

	تقديرات			توقعات					
	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
الدخل القومي والأسعار										
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	28.3	8.3-	10.2	7.8	6.9	4.2	2.0	2.1	2.3	2.5
غير الهيدروكربوني	5.9	7.9	0.6-	3.8	5.6	5.3	5.6	5.8	6.0	6.3
الهيدروكربوني	45.0	17.0-	17.8	10.2	7.7	3.6	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدينارات الليبية 1/	159.0	208.2	212.0	221.9	232.3	240.3	244.5	250.6	258.6	270.8
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدولارات الأمريكية 1/	35.2	43.3	44.0	46.0	48.3	50.2	51.3	52.8	54.4	57.0
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بآلاف الدولارات الأمريكية	5.2	6.4	6.4	6.7	6.9	7.1	7.2	7.3	7.5	0.0
مخفِّض إجمالي الناتج المحلي	90.4	42.7	11.4-	1.4	2.1-	0.7-	0.7-	0.3-	0.9	3.2
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين										
متوسط الفترة	2.9	4.5	2.4	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6
نهاية الفترة	3.7	4.1	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6	2.6
(% من إجمالي الناتج المحلي)										
مالية الحكومة المركزية										
الإيرادات	79.5	85.8	73.5	64.6	63.3	60.8	57.3	53.7	50.3	46.4
منها: الهيدروكربونية	78.1	83.9	71.5	62.9	61.6	59.0	55.5	51.8	48.3	44.4
النفقات وصافي الإقراض	64.7	62.2	65.3	63.1	62.1	60.3	57.2	53.7	50.3	45.2
منها: النفقات الرأسمالية	10.9	8.4	8.7	5.4	5.7	5.8	4.7	3.7	3.2	2.7
الرصيد الكلي	14.8	23.6	8.2	1.5	1.3	0.5	0.1	0.0	0.0	1.2
الرصيد الكلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	5.2	10.2	3.6	0.7	0.6	0.3	0.0	0.0	0.0	0.7
الرصيد غير الهيدروكربوني	63.3-	60.3-	63.3-	61.4-	60.4-	58.5-	55.4-	51.8-	48.3-	43.2-
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
النقود والائتمان										
القاعدة النقدية	2.8	16.9-	47.9	24.1	8.3	9.0	9.3	10.0	10.3	16.7
العملة المتداولة	20.0-	1.4-	37.6	10.3	4.7	2.2	1.5	5.0	5.0	5.0
النقود وأشباه النقود	20.3-	12.0	28.3	3.5	4.0	4.5	4.5	5.0	5.0	5.0
صافي الائتمان الممنوح للحكومة (بمليارات الدينارات الليبية)	94.1-	114.9-	110.9-	114.8-	117.8-	119.0-	118.6-	118.4-	118.4-	121.7-
الائتمان الممنوح للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
ميزان المدفوعات										
الصادرات	32.3	37.5	31.4	31.6	32.1	31.8	30.6	29.7	28.8	27.7
منها: الهيدروكربونية	31.0	36.2	29.0	29.5	30.0	29.7	28.4	27.3	26.2	25.2
الواردات	17.0	17.2	17.6	19.1	19.5	19.3	18.1	17.4	17.2	16.7
رصيد الحساب الجاري	5.7	12.4	6.4	6.8	7.0	6.3	6.2	6.2	5.7	5.4
(% من إجمالي الناتج المحلي)	16.1	28.6	14.5	14.9	14.5	12.5	12.2	11.7	10.5	9.5
الحساب الرأسمالي (بما فيه السهو والخطأ)	7.0-	7.2-	2.8-	6.1-	6.4-	6.0-	6.2-	6.2-	5.7-	4.7-
الرصيد الكلي	1.1	4.7	3.6	0.7	0.6	0.3	0.0	0.0	0.0	0.7
الاحتياطيات										
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	69.4	74.1	78.3	79.0	79.5	79.8	79.8	79.8	79.8	80.6
بأشهر الواردات في العام التالي	32.2	33.6	34.6	34.0	33.9	34.5	36.9	38.5	39.0	40.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية كنسبة من النقود بالمفهوم الواسع	317.0	318.2	261.3	254.3	245.0	234.6	223.5	212.4	202.2	194.3
مجموع الأصول الأجنبية	79.7	84.2	88.5	89.3	89.9	90.2	90.2	90.2	90.2	91.0
سعر الصرف										
سعر الصرف الرسمي (دينار ليبي/دولار أمريكي، متوسط الفترة)	4.5	4.8	4.8	…	…	…	…	…	…	…
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)	1.2	1.0	1.2	1.3	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
منها: الصادرات	1.0	0.8	1.0	1.1	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2
سعر النفط الخام (دولار أمريكي/برميل، معدّل في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" حسب بيانات ليبيا)	64.4	89.6	75.0	72.3	68.6	65.9	63.3	60.8	58.4	56.1

المصدر: السلطات الليبية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1 /بيانات الحسابات القومية خضعت للمراجعة لتعكس التحديثات الأخيرة التي أدخلتها السلطات. وتستند بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى أسعار السوق.

2 /بفرض أن مصرف ليبيا المركزي يحوّل إلى وزارة المالية 15,8 مليار دينار ليبي (27,4% من إجمالي الناتج المحلي) في شكل إيرادات من ضريبة إضافية على النقد الأجنبي في عام 2019 (من 20-25 مليار دينار ليبي يتوقع تحصيلها).

الجدول 2- ليبيا: قطاع المالية العامة، 2021–2029

	تقديرات				توقعات				
	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029
	(بملايين الدينارات الليبية)								
إجمالي الإيرادات والمنح	126,451	178,561	155,911	143,434	147,172	146,063	140,123	134,633	130,019
الإيرادات الهيدروكربونية	124,200	174,720	151,700	139,681	143,219	141,893	135,707	129,944	125,026
الإيرادات غير الهيدروكربونية	2,251	3,841	4,211	3,754	3,953	4,170	4,416	4,689	4,993
مجموع النفقات وصافي الإقراض	102,876	129,448	138,500	140,050	144,245	144,833	139,990	134,554	130,014
مجموع النفقات	102,876	129,448	138,500	140,050	144,245	144,833	139,990	134,554	130,014
النفقات الجارية، *منها:*	85,485	111,948	120,000	128,050	131,045	130,973	128,412	125,325	121,692
الأجور	33,065	47,100	60,000	62,400	65,520	67,635	68,135	68,793	68,922
السلع والخدمات	7,999	9,000	9,000	9,900	10,890	11,435	12,006	12,607	13,237
الدعم والتحويلات	37,930	55,848	51,000	55,750	54,635	51,903	48,270	43,926	39,533
النفقات الرأسمالية	17,390	17,500	18,500	12,000	13,200	13,860	11,579	9,229	8,322
الرصيد الكلي	23,576	49,113	17,411	3,384	2,927	1,230	133	78	5
	(% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي)								
مجموع الإيرادات	79.5	85.8	73.5	64.6	63.3	60.8	57.3	53.7	50.3
الهيدروكربونية	78.1	83.9	71.5	62.9	61.6	59.0	55.5	51.8	48.3
غير الهيدروكربونية	1.4	1.8	2.0	1.7	1.7	1.7	1.8	1.9	1.9
مجموع النفقات وصافي الإقراض	64.7	62.2	65.3	63.1	62.1	60.3	57.2	53.7	50.3
مجموع النفقات	64.7	62.2	65.3	63.1	62.1	60.3	57.2	53.7	50.3
النفقات الجارية، *منها:*	53.8	53.8	56.6	57.7	56.4	54.5	52.5	50.0	47.1
الأجور	20.8	22.6	28.3	28.1	28.2	28.1	27.9	27.4	26.6
السلع والخدمات	5.0	4.3	4.2	4.5	4.7	4.8	4.9	5.0	5.1
الدعم والتحويلات	23.9	26.8	24.1	25.1	23.5	21.6	19.7	17.5	15.3
النفقات الرأسمالية	10.9	8.4	8.7	5.4	5.7	5.8	4.7	3.7	3.2
الرصيد الكلي	14.8	23.6	8.2	1.5	1.3	0.5	0.1	0.0	0.0
بنود للتذكرة:									
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدينارات الليبية)	158,989	208,152	212,044	221,912	232,320	240,319	244,549	250,635	258,630
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير الهيدروكربوني (بملايين الدينارات الليبية)	39,888	48,213	49,183	51,852	55,258	59,001	63,243	67,986	73,296

المصدر: وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 3- ليبيا: القطاع النقدي، 2018–2023

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
				(بملايين الدينارات الليبية)		
النقود بمعناها الواسع	111,566	108,889	126,271	100,656	112,714	144,577
النقود	108,246	105,569	122,950	97,335	109,393	141,255
أشباه النقود	3,320	3,320	3,320	3,320	3,321	3,322
صافي المطالبات على الحكومة	8,352-	20,389-	1,374-	94,087-	114,914-	110,858-
مطالبات على بقية قطاعات الاقتصاد	17,405	18,173	18,289	21,138	49,881	52,127
مطالبات على المؤسسات العامة غير المالية	5,244	6,104	5,931	6,692	9,235	8,178
مطالبات على القطاع الخاص	11,648	11,304	11,633	13,717	22,311	25,890
صافي الأصول الأجنبية	116,256	114,306	101,088	359,934	374,804	394,182
الائتمان المحلي	9,053	2,216-	16,915	72,949-	65,033-	58,731-
صافي المطالبات على الحكومة	8,352-	20,389-	1,374-	94,087-	114,914-	110,858-
				(التغير، %)		
النقود بمعناها الواسع	0.8-	2.4-	16.0	20.3-	12.0	28.3
النقود	0.8-	2.5-	16.5	20.8-	12.4	29.1
أشباه النقود	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي المطالبات على الحكومة	305.8	144.1-	93.3	6746.9-	22.1-	3.5
مطالبات على الاقتصاد	4.7-	4.4	0.6	15.6	136.0	4.5
مطالبات على المؤسسات العامة غير المالية	6.0-	16.4	2.8-	12.8	38.0	11.4-
مطالبات على القطاع الخاص	4.2-	2.9-	2.9	17.9	62.6	16.0
			(التغير، % في رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)			
صافي الأصول الأجنبية	9.4	1.7-	12.1-	205.0	14.8	17.2
الائتمان المحلي	11.8-	10.1-	17.6	71.2-	7.9	5.6
صافي المطالبات على الحكومة	11.0-	10.8-	17.5	73.4-	20.7-	3.6
مطالبات على الاقتصاد	0.8-	0.7	0.1	2.3	28.6	2.0
مطالبات على المؤسسات العامة غير المالية	0.3-	0.8	0.2-	0.6	2.5	0.9-
مطالبات على القطاع الخاص	0.5-	0.3-	0.3	1.7	8.5	3.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 4- ليبيا: القطاع الخارجي، 2021–2029

	تقديرات				توقعات				
	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029
	(بملايين الدولارات)								
الحساب الجاري	5,683	12,401	6,390	6,835	7,020	6,295	6,237	6,178	5,712
السلع والخدمات	6,983	12,787	5,752	4,051	4,264	4,282	4,792	4,877	4,324
السلع	15,361	20,343	13,785	12,441	12,579	12,510	12,507	12,293	11,646
الصادرات (فوب)	32,343	37,519	31,363	31,567	32,103	31,829	30,624	29,705	28,839
الهيدروكربونية	30,975	36,232	29,040	29,502	30,003	29,747	28,355	27,252	26,217
أخرى	1,367	1,287	2,323	2,065	2,100	2,082	2,268	2,453	2,622
الواردات (فوب)	16,981-	17,176-	17,579-	19,126-	19,525-	19,320-	18,116-	17,412-	17,193-
الخدمات	8,378-	7,556-	8,033-	8,390-	8,315-	8,228-	7,715-	7,416-	7,322-
المقبوضات	83	84	86	94	96	95	89	85	84
المدفوعات	8,461-	7,640-	8,119-	8,484-	8,411-	8,323-	7,804-	7,501-	7,406-
الدخل، *منه:*	538-	270	1,322	3,474	3,466	2,721	2,149	2,001	2,084
دخل الاستثمار المباشر	1,419-	1,422-	1,581-	1,669-	1,718-	1,718-	1,718-	1,718-	1,718-
دخل الاستثمارات الأخرى	747	1,560	2,120	4,314	4,307	3,511	2,884	2,679	2,700
التحويلات الجارية	762-	656-	683-	690-	710-	708-	704-	700-	696-
الحساب الرأسمالي والمالي	6,428-	5,113-	2,780-	6,133-	6,410-	6,038-	6,209-	6,162-	5,711-
الاستثمار المباشر (صافٍ)	378	285-	458	503	554	609	670	737	811
استثمارات الحافظة (صافٍ)	914-	1,106-	1,162-	1,220-	1,281-	1,345-	1,412-	1,483-	1,557-
استثمارات أخرى (صافٍ)	5,892-	3,721-	2,075-	5,417-	5,683-	5,302-	5,467-	5,416-	4,965-
السهو والخطأ	1,855	2,572-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الرصيد الكلي	1,110	4,716	3,611	701	609	257	28	16	1
بنود للتذكرة									
مجموع الأصول الأجنبية (بمليارات الدولارات الأمريكية) 1/	79.7	84.2	88.5	89.3	89.9	90.2	90.2	90.2	90.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (بمليارات الدولارات الأمريكية) 2/	69.4	74.1	78.3	79.0	79.5	79.8	79.8	79.8	79.8
بأشهر الواردات في العام التالي	33.6	34.6	34.0	33.9	34.5	36.9	38.5	39.0	40.2

المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ مجموع الأصول الأجنبية ما عدا أصول المؤسسة الليبية للاستثمار.

2/ إجمالي الاحتياطيات الرسمية بما فيها ودائع المؤسسة الليبية للاستثمار لدى مصرف ليبيا المركزي التي تبلغ نحو 20 مليار دولار أمريكي.

الجدول 5- ليبيا: مؤشرات السلامة المالية، 2018-2023

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المجموعة الأساسية:						
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	17.8	18.4	19.2	16.6	15.7	15.3
نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال	5.1	0.8	صفر	غير متاح	غير متاح	غير متاح
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	21.00	34.2	34.1	29.6	24.1	22.2
العائد على الأصول	1.00	0.7	0.5	0.9	0.6	0.7
العائد على أسهم رأس المال	20.9	12.3	9.8	18.5	10.7	12.1
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول	74.3	71.9	72.1	68.4	66.7	66.9
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	108.6	83.7	86.4	91.2	83.2	70.8
نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال والاحتياطيات	103.4	99.2	51.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح
مجموعة محبَّذة:						
رأس المال إلى الأصول	4.6	5.5	4.9	4.7	5.2	6.1
متوسط سعر الفائدة على الإقراض	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
متوسط سعر الفائدة على الودائع	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
الفرق مع سعر الإيداع لثلاثة أشهر	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح
نسبة الأصول المقوَّمة بعملة أجنبية إلى مجموع الأصول	6.2	5.5	3.1	غير متاح	غير متاح	غير متاح
نسبة الخصوم المقوَّمة بعملة أجنبية إلى مجموع الأصول	0.5	0.1	0.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح
نسبة مخصصات القروض إلى القروض المتعثرة	90.4	98.6	99.4	89.2	84.1	غير متاح
نسبة الإقراض الذي تقدمه المصارف إلى رؤوس أموال المصارف	254.1	276.8	272.5	309.3	270.2	غير متاح

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

المرفق الأول: مصفوفة تقييم المخاطر

المخاطر	احتمالية تحقق المخاطر	التأثير المتوقع في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة على صعيد السياسات والتوصيات
المخاطر العالمية			
زيادة حدة الصراعات الإقليمية: يؤدي تفاقم الصراع في غزة وإسرائيل أو انتشاره، والحرب الروسية في أوكرانيا، و/أو الصراعات الإقليمية الأخرى أو الإرهاب إلى تعطل أنشطة التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية وأنظمة المدفوعات، وزيادة تدفقات اللاجئين.	**مرتفعة**	**منخفض/متوسط** ارتفاع أسعار الأغذية يزيد العبء على المالية العامة بسبب زيادة الدعم غير المباشر أو حدوث حالة سخط اجتماعي في حالة عدم احتواء ضغوط الأسعار المحلية، في حين يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى الحد من التعرض للمخاطر على صعيد المالية العامة والمركز الخارجي.	البدء في تقديم دعم موجه للفئات الأكثر احتياجا لحمايتها ضد ارتفاع أسعار الغذاء. وتلبية الطلب على النقد الأجنبي، وتوفير سيولة محلية حسب الحاجة.
تقلبات أسعار السلع الأولية: يتسبب تتابع حالات اضطراب سلاسل الإمداد وتقلبات الطلب في حدوث تقلبات متكررة في أسعار السلع الأولية، وضغوط على المركز الخارجي والمالية العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتداعيات عابرة للحدود، وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.	**مرتفعة**	**متوسطة** ارتفاع أسعار الأغذية يزيد العبء على المالية العامة بسبب زيادة الدعم غير المباشر، في حين يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الطاقة إلى تآكل كبير في الحيز المالي وإضعاف المركز الخارجي.	البدء في إصلاح دعم الطاقة، بإحلال دعم موجه للفئات الأكثر احتياجا محل الدعم واسع النطاق. وإحلال برامج دعم اجتماعي جيدة التصميم تستهدف الفئات الأكثر احتياجا محل المنح والمخصصات المالية غير الموجهة إلى المستحقين.
تباطؤ مفاجئ في النشاط الاقتصادي العالمي: عوامل المخاطر العالمية والعوامل المتفردة تسبب هبوطا حادا متزامنا في النمو، بالإضافة إلى أن الركود في بعض البلدان، وانتقال أثر التداعيات السلبية عبر أنشطة التجارة والقنوات المالية، وتشرذم السوق تؤدي جميعها إلى حالات توقف مفاجئ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.	**متوسطة**	**مرتفع** تباطؤ حاد في النمو العالمي، يؤدي إلى تراجع مستمر في أسعار النفط والغاز، من شأنه أن يحول الحساب الجاري وفوائض رصيد المالية العامة الكلي إلى تسجيل عجز، ويضعف مركز المالية العامة والمركز الخارجي إلى حد كبير.	تجنب مسايرة الإنفاق من المالية العامة للاتجاهات الدورية عن طريق الحد من النفقات الجارية المُهدِرة للموارد، وبناء حيز مالي لإتاحة إمكانية إجراء تعديل تدريجي. وإحلال الدعم الاجتماعي الموجه إلى الفئات المحتاجة محل الدعم واسع النطاق.
تزايد عمق التشرذم الجغرافي-الاقتصادي: اتساع نطاق الصراعات، والسياسات المنغلقة، وضعف التعاون الدولي تؤدي جميعها إلى تهيئة أقل كفاءة للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى حالات من اضطراب سلاسل الإمدادات، وانتهاج سياسات حمائية، وعدم اليقين بشأن السياسات، وتشرذم الأنظمة التكنولوجية وأنظمة المدفوعات، وارتفاع تكاليف الشحن والمدخلات، وعدم الاستقرار المالي، وتصدع النظام النقدي الدولي، وتراجع النمو.	**مرتفعة**	**متوسط** تزايد عمق التشرذم الجغرافي-الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى اضطراب تدفقات التجارة وعرقلة محاولات تنويع الاقتصاد. وعلى الرغم من هذا، يمكن لليبيا الاستفادة على المدى القصير في حالة حدوث زيادة في أسعار الهيدروكربونات.	تعجيل وتيرة إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية لدفع النمو المحتمل، عن طريق تحفيز تنويع قاعدة الصادرات بعيدا عن النفط، وتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصادرات غير النفطية.
الأحداث المناخية المتطرفة: الأحداث المناخية المتطرفة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة تؤدي إلى خسائر في الأرواح، وإلى أضرار بالغة في البنية التحتية، واضطرابات في سلاسل الإمدادات، وتراجع النمو، وعدم الاستقرار المالي.	**متوسطة**	**مرتفع** ليبيا معرضة للمخاطر، فقد شهدت مؤخرا فيضانات أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح، وأيضا صدمات مناخية. وبالإضافة إلى تأثير هذه الصدمات على الأرواح ومصادر الرزق، فهي يمكن أن تنطوي على تكاليف مالية كبيرة وأن تزيد الضغوط التضخمية.	الاستثمار في البنية التحتية والزراعة القادرتين على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وتعجيل وتيرة تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات.
السخط الاجتماعي: ارتفاع معدل التضخم، وخسائر الدخل الحقيقي، وانتقال تداعيات الصراعات (بما فيها الهجرة)، وتفاقم عدم المساواة، والانتخابات التي كانت سببا في إثارة النزاع تؤدي جميعها إلى حالة من الاضطرابات الاجتماعية وظهور سياسات شعبوية ضارة. ويؤدي كل هذا إلى تفاقم الاختلالات، وتباطؤ النمو، ويسبب حالة من عدم اليقين بشأن السياسات وإعادة التسعير في الأسواق.	**متوسطة**	**مرتفع** الوضع الراهن الهش يمكن أن يتحول إلى صراع فعلي، مع استخدام عمليات حصار المنشآت النفطية مرة أخرى لممارسة ضغوط سياسية. ومن شأن هذا الأمر أن يعرض استدامة المالية العامة للخطر، وأن يزيد الاختلالات الخارجية.	المضي قدما في تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق في الحوكمة ومكافحة الفساد، وبناء احتياطيات وقائية كافية سواء مالية أو من النقد الأجنبي، واعتماد ركيزة للمالية العامة على المدى المتوسط، والتواصل بشفافية مع عامة الجمهور بشأن الأهداف المالية.
المخاطر المحلية			
تحول عدم الاستقرار السياسي إلى صراع فعلي: التوترات السياسية يمكن أن تؤدي إلى نشوب صراع فعلي، أو العودة إلى عمليات حصار المنشآت النفطية وموانئ التصدير للضغط من أجل تحقيق مطالب سياسية.	**مرتفعة**	**مرتفع** تدهور مركز المالية العامة والمركز الخارجي على نحو يؤدي إلى خسارة احتياطيات النقد الأجنبي وعدم استقرار القطاع المالي.	بدء إصلاحات لتوجيه الدعم إلى مستحقيه، وتشارك الثروة النفطية بشكل أكثر عدالة على مستوى البلاد.
الإنفاق المالي المُهدِر للموارد لكسب تأييد شعبي: في غياب حل سياسي، قد ينخرط الخصوم السياسيون في إنفاق جارٍ أكثر إهدارا للموارد، مثل المنح والمخصصات المالية، لكسب مزيد من التأييد.	**مرتفعة**	**مرتفع** زيادة النفقات الجارية ستضع مركز المالية العامة على مسار غير قابل للاستمرار، وتؤدي إلى تآكل الحيز المالي المتاح بفضل الأرباح الاستثنائية من النفط، وهو ما يعرض البلاد لمخاطر الصدمات المستقبلية.	الإلغاء التدريجي للمنح والمخصصات المالية واسعة النطاق، وإذا لزم الأمر إحلال تدابير الدعم الاجتماعي التي تستهدف الفئات المحتاجة محلها. وزيادة النفقات الرأسمالية لإعادة إعمار البنية التحتية اللازمة، وبدء تنفيذ إصلاحات هيكلية من شأنها تعزيز دور القطاع الخاص وتوفير الوظائف.

المرفق الثاني: تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: *كان المركز الخارجي لليبيا في عام 2023 متسقا إلى حد كبير مع المستويات التي انطوت عليها الأساسيات الاقتصادية وبيئة السياسات المنشودة. واستنادا إلى النتائج المستخلصة من نموذج منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة للحساب الجاري، تُقدَّر فجوة الحساب الجاري بنسبة -1%. ويعتمد المركز الخارجي اعتمادا كبيرا على الصادرات من الهيدروكربونات. ويوجد ما يكفي من احتياطيات النقد الأجنبي في البلاد.*

الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: *إن التركيز على الحفاظ على استقرار سعر الصرف عن طريق السيطرة على نفقات المالية العامة (في غياب أدوات السياسة النقدية الأخرى)، مع تعزيز تنويع النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على المنافسة، يمكن أن يساعد على ضمان استمرارية المركز الخارجي على المدى المتوسط. وسيكون لتنويع الاقتصاد أهمية بالغة للحد من المخاطر الناجمة عن التقلبات في قطاع الهيدروكربونات.*

الحساب الجاري

ليبيا: تقديرات النموذج لعام 2023 (% من إجمالي الناتج المحلي)

نموذج الحساب الجاري 1/	
(% من إجمالي الناتج المحلي)	
الحساب الجاري – الفعلي	**14.5**
المساهمات الدورية (من النموذج) (-)	1.4
الكوارث الطبيعية والصراعات (-)	1.0
الحساب الجاري المُعَدَّل	**12.1**
معيار الحساب الجاري (من النموذج) 2/	**13.1**
معيار الحساب الجاري المُعَدَّل	**13.1**
فجوة الحساب الجاري	**1.0-**
منها/ فجوة السياسات النسبية	7.6
المرونة	0.3-
فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)	**3.1**

1/ استنادا إلى منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة (EBA-lite 3.0)

2/ معدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك تعديلات الاتساق متعدد الأطراف.

خلفية: يعتمد الحساب الجاري في ليبيا اعتمادا كبيرا على الهيدروكربونات، حيث يمثل نصيبها أكثر من 90% من مجموع الصادرات. وتشير التقديرات إلى أن فائض الحساب الجاري قد تراجع من 28,6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 إلى 14,5% في عام 2023. ويُعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى انخفاض أسعار النفط. وعلى المدى المتوسط، لن تكون الزيادة المتوقعة في إنتاج الهيدروكربونات إلى 1,5 مليون برميل يوميا كافية لموازنة الانخفاض المتوقع في أسعار النفط.

التقييم: تُقدَّر فجوة الحساب الجاري وفق نموذج منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة للحساب الجاري بنسبة -1%. وباستخدام درجة مرونة تبلغ -0,3، تشير النتيجة إلى المبالغة في تقدير قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في ليبيا بنسبة 3,1% تقريبا. ويتسق هذا التقييم لرصيد الحساب الجاري إلى حد كبير مع المستوى الذي تنطوي عليه الأساسيات الاقتصادية وبيئة السياسات المنشودة.

سعر الصرف الحقيقي
خلفية: الدينار الليبي مربوط بحقوق السحب الخاصة. ومنذ يناير 2021، بلغ سعر الصرف الرسمي 0,1555 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل الدينار الليبي. **التقييم:** اتساقا مع فجوة الحساب الجاري حسب تقييم خبراء الصندوق، واستنادا إلى مرونة بمقدار -0,3، يشير تقييم الخبراء إلى أن هناك مبالغة في تقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنحو 3,1%. ولتحركات سعر الصرف تأثير ضعيف على القدرة التنافسية على المدى القصير لأن النفط هو منتج التصدير الرئيسي، بالإضافة إلى محدودية إمكانية إحلال الواردات بمنتجات محلية.
الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات
خلفية: الحساب الرأسمالي والحساب المالي تحركهما بصفة أساسية استثمارات أخرى تتركز في قطاع النفط في شكل عمليات إعادة استثمار تنفذها شركات النفط. **التقييم:** يمكن من خلال تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات وتنمية القطاع الخاص المساعدة على زيادة حجم الاستثمارات وتحسين توجيهها. ومن شأن الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال والقدرة على التنبؤ بالسياسات أن يساعدا على جذب مزيد من الاستثمارات على المدى المتوسط.
التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات
خلفية: لا يزال إجمالي الاحتياطيات الرسمية في ليبيا مرتفعا للغاية بأي مقياس، إذ بلغ 78,3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023، أي ما يربو على 200% من إجمالي الناتج المحلي، ويغطي أكثر من ثلاث سنوات من الواردات. وبافتراض استمرار احتواء الإنفاق من المالية العامة، فمن المتوقع أن تزيد الاحتياطيات ببطء مع تراجع فوائض الحساب الجاري تدريجيا، لتبلغ أكثر من 79,8 مليار دولار بحلول عام 2029. **التقييم:** تؤدي الاحتياطيات دورا مزدوجا يتمثل في توفير هوامش أمان تُستخدم لأغراض وقائية وكمدخرات للأجيال القادمة. وفي ظل المخاطر السياسية والأمنية المتصاعدة، فإن الاحتياطيات كافية لتحقيق هذين الغرضين.

الملحق الثالث: تحليل استمرارية القدرة على تحمُّل الدين

ليبيا: السيناريو الأساسي
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	الفعلي	التوقعات على المدى المتوسط						توقعات ممتدة		
	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	2032
الدَّين العام	91.5	83.4	79.9	77.6	76.8	76.0	74.0	73.2	غير متاح	غير متاح
التغير في الدين العام	13.9	8.1-	3.5-	2.3-	0.8-	0.8-	1.9-	0.9-	غير متاح	غير متاح
مساهمة تدفقات محددة	1.4-	8.1-	3.5-	2.3-	0.8-	0.8-	1.9-	0.9-	غير متاح	غير متاح
العجز الأولي	8.7-	5.0-	4.0-	3.6-	2.9-	2.1-	1.8-	0.4-	غير متاح	غير متاح
الإيرادات بخلاف الفوائد	73.5	61.6	60.6	58.4	55.4	52.7	49.6	47.4	غير متاح	غير متاح
النفقات بخلاف الفوائد	64.8	56.6	56.6	54.8	52.6	50.5	47.8	47.0	غير متاح	غير متاح
ديناميكيات الدين التلقائية	1.4-	8.1-	3.5-	2.3-	0.8-	0.8-	1.9-	0.9-	غير متاح	غير متاح
سعر الفائدة الحقيقي والتضخم النسبي	5.7	1.5-	1.9	0.9	0.7	0.8	0.2-	0.9	غير متاح	غير متاح
سعر الفائدة الحقيقي	5.7	1.5-	1.9	0.9	0.7	0.8	0.2-	0.9	غير متاح	غير متاح
التضخم النسبي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح
معدل النمو الحقيقي	7.2-	6.6-	5.4-	3.2-	1.5-	1.6-	1.7-	1.8-	غير متاح	غير متاح
سعر الصرف الحقيقي	0.0	…	…	…	…	…	…	…	…	…
تدفقات محددة أخرى	8.7	5.0	4.0	3.6	2.9	2.1	1.8	0.4	غير متاح	غير متاح
الالتزامات الاحتمالية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح
معاملات أخرى	8.7	5.0	4.0	3.6	2.9	2.1	1.8	0.4	غير متاح	غير متاح
مساهمة القيمة الباقية	15.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح
إجمالي الاحتياجات التمويلية	8.7-	5.0-	4.0-	3.6-	2.9-	2.1-	1.8-	0.4-	غير متاح	غير متاح
منها: خدمة الدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح
العملة المحلية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح
العملة الأجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح
بند للتذكرة:										
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	10.2	7.8	6.9	4.2	2.0	2.1	2.3	2.5	غير متاح	غير متاح
معدل التضخم (مُخفِّض إجمالي الناتج المحلي، %)	7.5-	1.8	2.4-	1.1-	0.9-	1.0-	0.3	1.3-	غير متاح	غير متاح
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)	1.9	9.7	4.4	3.0	1.0	1.1	2.6	1.2	غير متاح	غير متاح
سعر الفائدة الفعلي (%)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير متاح	غير متاح

المساهمة في التغيرات في الدين العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)

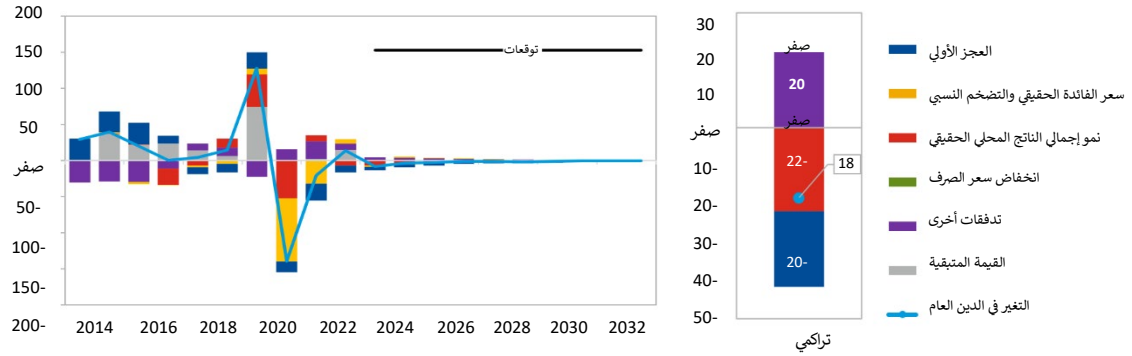

تعليق خبراء الصندوق: بموجب قانون الميزانية، يمكن للمصرف المركزي تقديم سُلَف للحكومة تصل إلى خُمس الإيرادات المقدرة في الميزانية، وينبغي سداد هذه السُلَف في نهاية السنة المالية. إلا أنه على مدى السنوات الأخيرة، لجأت الحكومة إلى التمويل النقدي لتغطية حالات العجز في السنوات التي كانت فيها الإيرادات النفطية أقل من المستوى المطلوب لتغطية النفقات. ولا يمثل هذا الأمر دَينا بالمعنى المتعارف عليه. فهو مقوَّم بالعملة المحلية، ولا ينطوي على أي فائدة، وليس له جدول سداد، ويمكن إسقاطه بالاستعانة بإجراءات إدارية بدون أي انعكاسات اقتصادية.

الملحق الرابع: استراتيجية الانخراط القُطْري

ليبيا دولة هشة لديها إمكانات هائلة. وتتمحور أولويات السياسات الرئيسية المحددة فيما يلي حول استراتيجية اقتصادية على المدى الأطول لتنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات، وتشجيع تحقيق نمو أكثر قوة واحتواءً للجميع يقوده القطاع الخاص. وتتسق هذه الأولويات مع تلك الواردة في تقرير خبراء الصندوق.

ألف- السياق العام

1- لا يزال الوضع السياسي غير مستقر. ففي عام 2021، بعد عدة سنوات من الصراع المستمر، وافقت الفصائل المتناحرة على دعم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، إلا أن البلاد ظلت في حالة تشرذم. ومن أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، اتبعت السلطات الليبية سياسة التوزيع المتساوي، ولكن غير الموجه، لثروة البلاد من الهيدروكربونات.

باء- الأسباب الرئيسية للهشاشة والقيود التي تعوق الإصلاح

2- أدى انهيار الدولة في أعقاب الثورة إلى تقوية النفوذ القبلي في أنحاء ليبيا وتجدد الصراعات بين مناطق البلاد. فالمدن الكبرى في الغرب، مثل طرابلس، تخضع لسيطرة جماعات مسلحة متنافسة من المفترض أنها اندمجت ضمن قوات الأمن ومدرجة على فاتورة الأجور العامة، ولكنها لا تزال تعمل خارج إطار القانون. ومما يساهم في حالة الهشاشة في ليبيا عدم جعل استخدام القوة حكرا على الحكومة وحدها، وانخراط قوى إقليمية، وتشرذم البيئة الأمنية.

3- وتعاني المؤسسات الاقتصادية حالة من الضعف بسبب التدخلات السياسية واستمرار الانقسامات، وتعمل في ظروف صعبة. فعلى سبيل المثال، تتعرض المؤسسة الوطنية للنفط لعمليات حصار متكررة لحقول النفط. والمؤسسات المسؤولة عن الإحصاءات الاقتصادية تكافح من أجل جمع البيانات على مستوى البلاد، وأصبح من المعتاد أن يتأخر وصول الإيرادات التي يتم تحصيلها على مستوى المناطق إلى وزارة المالية. وتفتقر البلاد إلى آليات المساءلة، بما في ذلك وجود نظام قضائي شبه معطل، ومجتمع مدني بالغ الضعف، وإعلام خاضع للرقابة.

4- وكانت لتغير المناخ وما اقترن به من نقص الاستثمار في البنية التحتية الحيوية آثار مدمرة. ففي سبتمبر الماضي، ضرب إعصار دانيال ليبيا - بعد أن زادت قوته بفعل مياه البحر المتوسط الأكثر دفئا من المعتاد- حيث هطلت في يوم واحد على بعض المناطق كمية أمطار كانت تهطل على مدار عام. وكانت مدينة دِرنة في شرق البلاد الأكثر تضررا بعد انهيار سدين، وهو ما أدى إلى انجراف أجزاء من المدينة إلى البحر. وقد بدأت جهود إعادة الإعمار، غير أنها معقدة بسبب الانقسام السياسي في البلاد.

جيم- مصادر القدرة على الصمود والفرص المتاحة

5- تمتلك ليبيا الموارد اللازمة لدعم الإصلاحات والتنمية الاقتصادية. فبالإضافة إلى ثروتها من النفط والغاز، ليس على ليبيا دين عام، ولديها مستويات مرتفعة من احتياطيات النقد الأجنبي، وصندوق ثروة سيادي — مجمَّد حاليا بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة — بقيمة 72 مليار دولار أمريكي. وحينما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي ويتحقق الاستقرار في البلاد، يمكن استخدام أصول ليبيا المالية الهائلة للمساعدة في إعادة تأسيس البنية التحتية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات ودعم الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات.

6- وعلى المدى الطويل، تسنح لليبيا فرص لتنويع اقتصادها. فالبلاد تتمتع بميزة تنافسية في المجالات التالية:

- *مصائد الأسماك:* على الرغم من الشريط الساحلي بطول 2000 كيلو متر على البحر المتوسط، لا تزال صناعة صيد الأسماك في ليبيا غير متطورة بدرجة كافية. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن الإنتاج من صيد الأسماك يبلغ نحو 32

ألف طن، وهو أقل بكثير من ذروة الإنتاج التي بلغت 52 ألف طن في عام 2009.[1] ويتمتع هذا القطاع بالقدرة على دعم تنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وتوفير فرص عمل.

- *السياحة:* لدى ليبيا أساسيات جيدة تمكّنها من دعم قطاع سياحة يمتلك مقومات البقاء، وتشمل تراثا ثريا، ومواقع تاريخية، وموقعا استراتيجيا، ومناخا متوسطيا معتدلا. وتتمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون نجاح تنمية هذا القطاع في عدم الاستقرار السياسي. كذلك، يشكل الاستثمار في البنية التحتية للسياحة (المطارات، والفنادق) شرطا أساسيا.

- *الصناعة:* توجد إمكانية لتنمية قطاع صناعي في ليبيا بفضل القدرة على جلب عمالة منخفضة التكلفة من إفريقيا، وقربها من الأسواق الكبرى (أوروبا)، ووفرة المساحة والسلع الأولية الخام، والطاقة الرخيصة. ومن أجل تنمية هذا القطاع، يتعين تحقيق الاستقرار السياسي وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتيسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل المعرفة.

- *الزراعة:* يوجد مجال كبير للتوسع في الإنتاج الزراعي. وتستورد ليبيا نحو 90% من استهلاكها من الحبوب، وهي معرضة لمخاطر صدمات أسعار الأغذية، مثل تلك الصدمة بسبب الحرب في أوكرانيا. ووفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لا يُستخدم حاليا سوى نصف المساحة المناسبة للري التي تبلغ 470 ألف هكتار، وذلك بسبب مخاوف من استنزاف المياه الجوفية.[2] ومن ثم، فإن تحسين أساليب الري، وإدارة المياه، واعتماد زراعة محاصيل مقاومة للجفاف لزيادة الإنتاج الزراعي المحلي يمكن أن تساعد على تقليل الاعتماد على استيراد الأغذية، وتحسين الأمن الغذائي، ودعم النمو الاقتصادي.

7- وفي الواقع، تحظى ليبيا بدعم قوي من المجتمع الدولي في مجال تنمية القدرات، غير أن مسألة الاستيعاب يمكن أن تشكل تحديا. فعلى الرغم من الهشاشة والصراع في البلاد على مدى السنوات الأخيرة، تمكن عدد قليل من المؤسسات التي يمكنها الحصول على موارد مالية من توظيف عمالة مؤهلة والاحتفاظ بها، وهي قادرة على استيعاب برامج تنمية القدرات. وتبدو مؤسسات أخرى أيضا راغبة في تطوير أنظمتها وتنمية قدرات موظفيها، لكنها تفتقر في كثير من الحالات إلى الموارد الكافية، مثل الموارد المالية ورأس المال البشري المؤهل. ومعظم الشركاء في التنمية موجودون في ليبيا، وبعضهم موجود في تونس المجاورة. وبسبب الوضع الأمني السائد في البلاد، دأب الصندوق على تقديم خدمات تنمية القدرات في مكان بديل مثل الأردن وتونس، وأيضا عبر الإنترنت.

دال- استراتيجية الانخراط مع البلدان الأعضاء

8- يقف الصندوق على أهبة الاستعداد لدعم ليبيا في إعادة بناء اقتصادها بما يعود بالنفع على جميع المواطنين. وتواجه البلاد تحديات اقتصادية جسيمة. وهي تشمل اعتمادا شبه كامل على الإيرادات من إنتاج النفط والغاز، وتضخم القطاع العام، واتساع نطاق إعانات الدعم والمزايا الاجتماعية غير الموجهة إلى المستحقين، وضعف أنشطة الوساطة المالية، وارتفاع نسبة النشاط غير الرسمي، وعدم تطور القطاع الخاص بما فيه الكفاية. وسيواصل الصندوق تقديم المشورة بشأن السياسات المصممة لتناسب الوضع الهش في ليبيا، والرامية إلى بدء إصلاحات في هذه المجالات الرئيسية.

9- ويمثل تنويع الإيرادات أحد تحديات المالية العامة الكبرى التي تواجه ليبيا. فقد كان الاعتماد الكبير على الإيرادات من النفط والغاز مصدرا رئيسيا لعدم استقرار وضع المالية العامة في البلاد على مدى السنوات الأخيرة. ومن شأن تنويع مصادر الإيرادات، عن طريق تحسين عمليات تحصيل الضرائب والجمارك وتوسيع القاعدة الضريبية، أن يساعد على تحقيق استقرار الإيرادات وتعزيز استدامة المالية العامة.

[1] تقرير Libya - Fishery and Aquaculture Country Profiles (fao.org).
[2] راجع تقرير FAO GIEWS Country Brief on Libya.

ومن جانبه، يقدم الصندوق المساعدة الفنية في مجالات الإدارة المالية العامة، وإعداد الميزانية، والإدارة الضريبية، والامتثال، والتحول الرقمي، وتحديث أنظمة الجمارك وعملياتها، ويمكنه المساعدة في تنفيذ ضريبة القيمة المضافة وضبطها.

10- وتكتسب إصلاحات الدعم والمزايا الاجتماعية أهمية بالغة لدعم استدامة المالية العامة على المدى الطويل. وسيعمل الصندوق بشكل وثيق مع السلطات عن طريق تقديم المساعدة الفنية لمعاونة ليبيا على التحول من نظام دعم ومزايا اجتماعية مكلف ويفتقر إلى الكفاءة إلى نظام موجه بشكل أكثر دقة وكفاءة يعزز العدالة ويحمي الفئات الأكثر احتياجا على نحو أفضل. وأي وفورات تتحقق في المالية العامة بفضل هذا التحول يمكن توجيهها إلى الإنفاق الإنمائي، بما في ذلك إعادة تأسيس البنية التحتية، وتحسين خدمات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

11- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقوية السياسة النقدية والقطاع المالي من أجل تعزيز التنمية. وقد حال عدم وجود قانون يحظر فرض ضريبة على سعر الفائدة، وانقسام مصرف ليبيا المركزي، والحرب الأهلية دون تطوير المصرف المركزي أدوات التمويل الإسلامي لإدارة فائض السيولة في النظام المصرفي، كما أدت هذه الأمور إلى تعقيد إصدار القواعد التنظيمية الاحترازية والقواعد الخاصة بالسلوك. وينبغي للسلطات العمل على تطوير أدوات لسياسة نقدية إسلامية، ومعالجة ضعف الحوكمة في القطاع المالي، وتقوية القواعد التنظيمية والرقابة، وتعزيز القدرات، وإزالة المعوقات أمام نمو الائتمان.

12- وسيواصل صندوق النقد الدولي دعم تنمية القدرات في المؤسسات الليبية. وتؤكد استراتيجية تنمية القدرات أهمية بناء القدرات وتحسينها في المؤسسات الليبية الكبرى، مثل مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، ومصلحة الإحصاء والتعداد. وينصب تركيز هذه الاستراتيجية على تدريب العاملين على استخدام أحدث أطر العمل والأدوات والطرق لإرشاد عملية صنع القرار الاقتصادي، وأيضا على تعزيز الحوكمة وتدابير مكافحة الفساد، وتحسين جودة البيانات الاقتصادية عن طريق تصميم المسوح وجمع البيانات، ودعم عملية إعداد الميزانية، وتعزيز الإدارة المالية العامة. ويتعاون خبراء الصندوق مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين الآخرين لتيسير عملية تنمية القدرات وتجنب ازدواجية الجهود، ولدعم تحسين تبادل المعلومات على مستوى جميع المؤسسات.

المرفق الخامس: قضايا البيانات

الجدول 1- ليبيا: تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

تصنيف تقييم كفاية البيانات 1/

يُرجى اختيار تصنيفك للتقييم الكلي لكفاية البيانات من إحدى النقاط المحاطة بدائرة الموجودة إلى اليمين.

نتائج الاستبيان 2/

التقييم	الحسابات القومية	الأسعار	إحصاءات مالية الحكومة	إحصاءات القطاع الخارجي	الإحصاءات النقدية والمالية	الاتساق على مستوى القطاعات	تصنيف الوسيط
	دال	باء	باء	دال	باء	دال	جيم

نتائج الاستبيان التفصيلية

سمات جودة البيانات

نطاق التغطية	دال	جيم	ألف	دال	ألف	
التفصيل 3/	دال		جيم	دال	ألف	
			لا ينطبق		باء	
الاتساق			جيم	دال		دال
التواتر والحداثة	دال	ألف	ألف	دال	باء	

ملحوظة: عندما لا يتضمن الاستبيان سؤالا عن بعد محدد لجودة البيانات لقطاع ما، تكون الخانة المقابلة فارغة.

1/ التقييم الكلي لكفاية البيانات يستند إلى تقييم الخبراء لكفاية البيانات الخاصة بالبلد المعني بغرض إجراء تحليل وصياغة المشورة بشأن السياسات، وهو يأخذ في الاعتبار خصائص كل بلد.
2/ التقييم الكلي في الاستبيان والتقييمات الخاصة بكل قطاع على حدة والمُشار إليها في الخريطة الحرارية تستند إلى استبيان ونظام درجات موحدّين (راجع IMF *Surveillance Adequacy Assessment for the Framework for Data Review*، يناير 2024، الملحق 1).

3/ الخانة العلوية عن "تفصيل" إحصاءات مالية الحكومة توضح تقييم الخبراء لتفصيل البيانات المبلّغة عن عمليات الحكومة، في حين توضح الخانة في الأسفل تفصيل البيانات الخاصة بإحصاءات الدين العام. والخانة العلوية عن "تفصيل الإحصاءات النقدية والمالية توضح تقييم الخبراء لتفصيل البيانات المبلّغة عن الإحصاءات النقدية والمالية، في حين توضح الخانة السفلية تفصيل البيانات الخاصة بمؤشرات السلامة المالية.

ألف	البيانات المقدمة للصندوق كافية لأغراض الرقابة.
باء	على الرغم من بعض جوانب القصور في البيانات المقدمة للصندوق، فإنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة.
جيم	توجد بعض جوانب القصور في البيانات المقدمة للصندوق مما يعوق أعماله الرقابية إلى حد ما.
دال	توجد جوانب قصور جسيمة في البيانات المقدمة للصندوق مما يعوق أعماله الرقابية بشكل كبير.

الأساس المنطقي لإجراء تقييم الخبراء: على الرغم من أوجه التحسن الأخيرة في جودة البيانات، ونطاق تغطيتها وحداثتها، لا تزال هناك فجوات كبيرة تؤثر على قدرة خبراء الصندوق على إجراء تحليل وتقديم مشورة بشأن السياسات. ويتسبب عدم التنسيق بين السلطات المسؤولة عن إعداد البيانات الاقتصادية الرئيسية ونشرها في حدوث حالات كبيرة من التأخير وعدم الاتساق. وقد توقف معظم المسوح الخاصة بالحسابات القومية في عام 2011، وأُجري آخر تعداد للمنشآت في عام 2012، وآخر مسح للنشاط الاقتصادي في عام 2012 (2016 للمنشآت الكبيرة)، وآخر تعداد زراعي في عام 2007. ومنذ ذلك الحين، شهدت ليبيا تغيرات سياسية واقتصادية وديموغرافية كبيرة، وتوجد حاجة ماسة إلى إعادة إجراء مسوح دورية، وينبغي للسلطات اعتماد نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويُعزى تصنيف إحصاءات القطاع الخارجي إلى الفجوات في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات نظرا إلى ضعف البيئة المؤسسية بسبب حالة عدم اليقين التي تكتنف المشهد السياسي، والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الكبيرة. وعدم توافر مصادر بيانات سليمة عن المعاملات غير الرسمية غير المسجلة يعوق جودة إحصاءات ميزان المدفوعات، ويؤثر على تقييم القطاع الخارجي. فالمصادر والطرق المستخدمة في إعداد إحصاءات الحسابات القومية غير واضحة، مع عدم وجود نطاق تغطية وانخفاض معدل الإجابة على المسوح.

التغيرات منذ مشاورات المادة الرابعة الأخيرة: لا تزال مواطن الضعف في البيانات التي تم تحديدها من قبل موجودة على نطاق واسع.

الإجراءات التصحيحية وأولويات تنمية القدرات: من أجل تحسين إحصاءات القطاع الخارجي، تضمنت الإجراءات المتخذة إيفاد بعثة صندوق النقد الدولي للمساعدة الفنية (نوفمبر 2023) التي حددت المجالات الرئيسية التي تتطلب تطويرا، وأعدت خارطة طريق للتصدي للفجوات ذات الصلة. ويُنتظر من ليبيا أن تبدأ إبلاغ بيانات وضع الاستثمار الدولي، وبيانات ميزان المدفوعات على أساس ربع سنوي بحلول نهاية عام 2024. وتتضمن تنمية القدرات في مجال إحصاءات الحسابات القومية تقديم مساعدة فنية والنهوض بقدرات العاملين من أجل تحسين طرق إعداد إجمالي الناتج المحلي وتنفيذ إطار جدول العرض والاستخدام ونظام الحسابات القومية لعام 2008 في الحسابات القومية في ليبيا. وفي غضون ذلك، ستركز تنمية القدرات بشأن الأسعار على تحديث سلة مؤشر أسعار المستهلكين. وثمة حاجة إلى مزيد من تنمية القدرات لإعداد الحسابات القومية وقائمة موسَّعة لمؤشرات السلامة المالية. ومن الضروري أيضا عمل إصلاحات في إطار الإدارة المالية العامة، بما في ذلك تعزيز وظائف المالية العامة الكلية وإعداد الميزانية بغية تحسين الضوابط الرقابية على إدارة النقد والإشراف عليها.

استخدام بيانات و/أو تقديرات مختلفة عن الإحصاءات الرسمية في مشاورات المادة الرابعة: لا يستخدم خبراء الصندوق بيانات و/أو تقديرات تختلف عن الإحصاءات الرسمية.

فجوات أخرى في البيانات: الإحصاءات الإضافية التي يمكن إعدادها تتضمن مؤشرات أسعار الاستيراد والتصدير، ومؤشرات الإنتاج الصناعي، وأنشطة البناء، والدخل القومي المتاح.

الجدول 2- ليبيا: مبادرات معايير البيانات

ليبيا مشتركة في النظام العام المعزز لنشر البيانات، ونشرت بياناتها الوصفية لأول مرة في ديسمبر 2009، ولكنها لم تنشر بعد البيانات الموصى بها في إطار هذا النظام.

الجدول 3- ليبيا: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

حسب الوضع في 21 مايو 2024

	تقديم البيانات لصندوق النقد الدولي				النشر في إطار مبادرة معايير البيانات من خلال صفحة البيانات القومية الموجزة			
	تاريخ آخر مشاهدة	تاريخ تلقي البيانات	معدل تواتر البيانات[6]	معدل إبلاغ البيانات[6]	التواتر المتوقع[6,7]	ليبيا[8]	الحداثة المتوقعة[6,7]	ليبيا[8]
أسعار الصرف	15 مايو 2024	15 مايو 2024	يومي	يومي	يومي	يومي	...	يومي
أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية[1]	مارس 2024	مايو 2024	شهري	شهري	شهري	شهري	شهر واحد	شهران
الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية	مارس 2024	مايو 2024	شهري	شهري	شهري	شهري	شهران	5 أيام
النقود بمعناها الواسع	مارس 2024	يونيو 2024	شهري	شهري	شهري	شهري	ربع سنوية	شهران
الميزانية العمومية للمصرف المركزي	مارس 2024	يوليو 2024	شهري	شهري	شهري	شهري	شهران	5 أيام
الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي	مارس 2024	أغسطس 2024	شهري	شهري	شهري	شهري	ربع سنوية	شهران
أسعار الفائدة[2]	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	شهري	...	...	...
مؤشر أسعار المستهلكين	مارس 2024	مايو 2024	شهري	شهري	شهري	شهري	شهران	أسبوع
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[3]– الحكومة العامة[4]	مارس 2024	إبريل 2024	شهري	شهري	سنوي	...	ثلاثة أرباع سنة	...
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[3]– الحكومة المركزية	مارس 2024	إبريل 2024	شهري	شهري	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنة	سنة
أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية[5]	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	ربع سنوي	...	كل ربعي سنة	...
رصيد الحساب الجاري الخارجي	ديسمبر 2023	مايو 2024	ربع سنوي	غير منتظم	ربع سنوي	سنوي	ربع سنة	6 أشهر
الصادرات والواردات من السلع والخدمات	ديسمبر 2023	مايو 2024	ربع سنوي	غير منتظم	شهري	سنوي	12 أسبوعا	4 أشهر
إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي	ديسمبر 2022	فبراير 2024	سنوي	غير منتظم	ربع سنوي	سنوي	ربع سنوية	سنة
إجمالي الدين الخارجي	ديسمبر 2021	مارس 2022	سنوي	غير منتظم	ربع سنوي	...	كل ربعي سنة	...
وضع الاستثمار الدولي	ديسمبر 2023	مايو 2024	سنوي	غير منتظم	سنوي	...	ثلاثة أرباع سنة	...

1/ يشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو المحملة بالتزامات، وكذلك مراكز المشتقات الصافية.

2/ كل من أسعار الفائدة القائمة على السوق والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة والسندات الإذنية والسندات.

3/ التمويل الأجنبي، والتمويل المصرفي المحلي، والتمويل غير المصرفي المحلي.

4/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات، والحكومات المحلية.

5 / تشمل تكوين العملات وآجال الاستحقاق.

6/ معدلات التواتر والحداثة: يومية؛ أو أسبوعية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن أسبوع بعد التاريخ المرجعي؛ أو شهرية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن شهر بعد التاريخ المرجعي؛ أو ربع سنوية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن ربع سنة بعد التاريخ المرجعي؛ أو سنوية؛ أو نصف سنوية؛ أو غير منتظمة؛ أو غير متاحة أو لا ينطبق.

7/ تشجيع تواتر البيانات وحداثة عملية الإبلاغ في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات، والتواتر المطلوب للبيانات وحداثة عملية إبلاغ البيانات في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. ولا ينعكس أي من خيارات المرونة أو الخطط الانتقالية المستخدَمة بموجب المعيار الخاص لنشر البيانات أو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تشترك في مبادرات معايير البيانات التي أطلقها صندوق النقد الدولي، فإن التواتر والحداثة المطلوبين في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات يظهران فيما يخص نيوزيلندا، في حين يظهر التواتر والحداثة المحبَّذين في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات فيما يخص إريتريا وناورو وجنوب السودان وتركمانستان.

8/ استنادا إلى المعلومات المستقاة من موجز ملاحظات المشاركين في المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات، وموجز ممارسات نشر بيانات المشاركين في النظام العالمي المعزز لنشر البيانات، المتاحين من اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات في موقع صندوق النقد الدولي (https://dsbb.imf.org). وتظهر البنود في شكل ثلاث نقاط "..." في حالة البلدان غير المشاركة في مبادرات معايير البيانات وكذلك البلدان التي ليس لديها صفحة بيانات قومية موجزة."

صنـدوق النقـد الدولـي

ليبيا

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 – مرفق المعلومات

30 مايو 2024

إعداد

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

العلاقات مع الصندوق _____ 2

العلاقات مع الصندوق

(حتى 30 مايو 2024)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في 17 سبتمبر 1958؛ المادة الثامنة

حساب الموارد العامة	**بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة**	**% من حصة العضوية**
حصة العضوية	1573,20	100,00
حيازات الصندوق من العملة (سعر الصرف)	1165,00	74,05
مركز شريحة الاحتياطي	408,21	25,95

إدارة حقوق السحب الخاصة	**بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة**	**% من المخصصات**
صافي المخصصات التراكمية	2580,54	100,00
الحيازات	3187,33	123,51

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الاتفاقات المالية: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق:[1]

(ملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة؛ بناء على الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة):

	المدفوعات المستحقة قريبا				
	2024	**2025**	**2026**	**2027**	**2028**
المبلغ الأصلي					
الرسوم/الفوائد	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03
المجموع	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03

1 إذا كان يُستحق على البلد العضو التزامات مالية متأخرة لأكثر من ثلاثة أشهر، تُدرج قيمة هذه المتأخرات في هذا القسم.

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC): لا ينطبق

تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف المعنية بتخفيف الديون (MDRI): لا ينطبق

تنفيذ اتفاق في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR): لا ينطبق

تقييمات الضمانات الوقائية: لا ينطبق

ترتيبات سعر الصرف

ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع هي ترتيبات تقليدية لربط العملة بحقوق السحب الخاصة. وفي يونيو 2003، اعتمد مصرف ليبيا المركزي نظام الربط التقليدي الثابت للعملة بحقوق السحب الخاصة بحيث يساوي الدينار الليبي الواحد 0,5175 وحدة حقوق سحب خاصة، ووافقت ليبيا على التزاماتها بموجب المادة الثامنة، الأقسام 2 (أ) و3 و4 من اتفاقية تأسيس

الصندوق. وبتاريخ 30 أبريل 2015، تم فرض ضوابط على العملات الأجنبية اقتضت موافقة مصرف ليبيا المركزي على خطابات اعتماد الاستيراد وتضمنت حدودا على النقد الأجنبي المتاح للاستخدام الشخصي. وفي 3 يناير 2021، خفض مصرف ليبيا المركزي قيمة الدينار الليبي ليصبح سعر الدينار الليبي الواحد 0,1555 وحدة حقوق سحب خاصة، كما أرخى الضوابط على العملة من خلال رفع حدود خطابات اعتماد الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بواسطة بطاقات مسبقة الدفع. ونتيجة لذلك، تراجعت الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي. غير أن الفجوة تتسع منذ نوفمبر 2023، حيث وصلت إلى 50% تقريبا في مارس 2024. وفي أوائل عام 2024، فرضت السلطات ضرائب مؤقتة بنسبة 27% على جميع مشتريات النقد الأجنبي، مع الإعلان عن إرخاء بعض القيود المفروضة سلفا على واردات السلع والخدمات غير الضرورية. ويعمل خبراء الصندوق مع السلطات حاليا على تقييم نظام أسعار الصرف في ليبيا لتحديد ما إذا كان أي من التدابير التي اتخذتها السلطات لا يتسق مع التزاماتها بموجب المادة الثامنة. وفي حال عدم اتساق أي من هذه التدابير مع أحكام المادة الثامنة، سيشجع خبراء الصندوق السلطات على إلغاء هذه التدابير أو التقدم بطلب للمجلس التنفيذي لاعتمادها إذا استوفت السلطات معايير الاعتماد.

مشاورات المادة الرابعة

ناقش المجلس التنفيذي بتاريخ 24 مايو 2023 تقرير خبراء الصندوق الأخير حول مشاورات المادة الرابعة (201/23)، وذلك بعد توقف دام عشر سنوات بسبب الاضطرابات الأهلية وقصور البيانات. وتُعقَد مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا حاليا كل 12 شهرا.

المساعدة الفنية

منذ إبرام مشاورات المادة الرابعة في عام 2023، استمر التعاون مع السلطات من خلال إيفاد خبراء الصندوق في زيارة خلال شهر نوفمبر 2023 وتقديم المساعدة الفنية. وتم تنظيم معظم البعثات في تونس وعمان، وغطت مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات، والحسابات القومية، وإحصاءات ميزان المدفوعات والأسعار، والتنظيم المالي، والرقابة. وخلال الأعوام 2021 و2022 و2023 والنصف الأول من 2024، تم تنظيم بعثات المساعدة الفنية التالية.

1- مايو 2024 (البعثة التالية): المساعدة الفنية من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية - الرقابة والتنظيم في قطاع الصيرفة الإسلامية
2- 2023: بعثة إدارة شؤون المالية العامة لمراجعة العمليات الأساسية في مجال إدارة الإيرادات
3- 2023: بعثة إدارة شؤون المالية العامة لاستعادة الوظائف الأساسية في منظومة الإدارة المالية العامة
4- 2023: المساعدة الفنية المقدمة من معهد تنمية القدرات بشأن الأطر الاقتصادية الكلية - وزارة المالية
5- 2023: بعثة إدارة الإحصاءات - المؤسسات المالية
6- فبراير 2023: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن إعداد مؤشرات أسعار المنتجين
7- يناير 2023: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن التحول الرقمي للإدارة الضريبية (البعثة الثانية)

8- ديسمبر 2022: بعثة إدارة شؤون المالية العامة/ مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن مراجعة إطار الإدارة المالية العامة وتحديد أولويات الإصلاح واحتياجات تنمية القدرات في مجالات أخرى
9- نوفمبر 2022 - فبراير 2023: إيفاد مستشار لمدة قصيرة من إدارة شؤون المالية العامة لتطوير وظائف النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)
10- نوفمبر 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن التحول الرقمي للإدارة الضريبية (البعثة الأولى)
11- أغسطس 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط/ إدارة شؤون المالية العامة بشأن تنفيذ الوظائف الجمركية الأساسية في نظام أسيكودا وورلد لإدارة تكنولوجيا المعلومات
12- أغسطس 2022: جولة دراسية نظمها مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط للمسؤولين الليبيين بميناء في الأردن بشأن استخدام النظام الآلي للجمارك
13- يوليو 2022: بعثة إدارة الإحصاءات بشأن إعداد الإحصاءات النقدية والمالية للبنك المركزي وشركات الإيداع
14- يناير 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن منهجية تحديث مؤشر أسعار المستهلكين ووضع خارطة طريق إرشادية
15- يونيو 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن الممارسات الجيدة في سجل المكلفين الضريبيين.
16- يناير 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن عملية إعداد الميزانية ومسودة منشور الميزانية
17- يناير 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن إعداد الحسابات القومية السنوية
18- يناير 2022: بعثة إدارة شؤون المالية العامة بشأن مراجعة خطة إصلاح إدارة الإيرادات والأولويات ذات الصلة
19- نوفمبر 2021: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط لاستعادة الوظائف الأساسية في منظومة الإدارة المالية العامة
20- سبتمبر 2021: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط لمتابعة إعداد التنبؤات النقدية
21- إبريل 2021: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشأن إدارة النقدية

المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي، وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق، وتقارير تقييم المراكز المالية الخارجية:	لا ينطبق

ليبيا

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2024– معلومات تكميلية

14 يونيو 2024

اعتمد هذا التقرير
سوبير لال (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وبوالو لوكو

إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

يقدم هذا الملحق معلومات تكميلية لما ورد في تقرير خبراء الصندوق رقم (SM/24/149) الذي تم تمريره على أعضاء المجلس التنفيذي بتاريخ 31 مايو 2024. ويعرض تقييم الخبراء لنظام النقد الأجنبي في ليبيا.

1- **شارك خبراء الصندوق والسلطات الليبية في حوار مستمر على مدار العام المنصرم حول نظام النقد الأجنبي في ليبيا.** وحدد الخبراء مجموعة من التدابير الخاضعة لموافقة الصندوق بموجب القسم 2 (أ) والقسم 3 من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق. ومنها:

أ- قيد على الصرف نتيجة إلغاء التسهيلات المصرفية والائتمانية العادية قصيرة الأجل التي كانت متاحة للمستوردين حتى ذلك الحين بغرض تمويل اعتماداتهم المستندية نظرا لاشتراط استخدام الاعتمادات المستندية لاستيراد سلع وخدمات معينة في ليبيا؛

ب- قيد على الصرف نتيجة اشتراط تقديم شهادة مخالصة ضريبية وإثبات سداد التزامات الضمان الاجتماعي لتعزيز طلبات اعتمادات الاستيراد المستندية، وهي شروط غير مرتبطة بالمعاملات الأساسية؛

ج- قيد على الصرف نتيجة الحدود المفروضة على إتاحة النقد الأجنبي لأغراض المعاملات غير المنظورة (الأغراض الشخصية والدراسة بالخارج والعلاج بالخارج)؛

د- قيد على الصرف نتيجة الحدود المفروضة على النسبة القابلة للتحويل من مرتبات العمالة الوافدة المسموح بتحويلها؛

هـ- قيد على الصرف وممارسات أسعار الصرف المتعددة نتيجة فرض ضريبة بنسبة 27% على جميع معاملات النقد الأجنبي.[1]

[1] حسب تقييم خبراء الصندوق، يعد ذلك أحد تدابير إدارة تدفقات رأس المال الخارجة، وإن كان لن يتم تقييم مدى سلامته من منظور الرؤية المؤسسية للصندوق.

2- **آراء السلطات:** أقرت السلطات أن التدابير السابقة تخضع للقسم 2 (أ) والقسم 3 من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق. ولكن في ظل الوضع الحالي في ليبيا، فإن هذه القيود ضرورية لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات ولكبح أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهريب. وتعتزم السلطات إرخاء القيود حسبما تسمح الظروف.

3- **ويوصي خبراء الصندوق بالموافقة على قيود الصرف وممارسات أسعار الصرف المتعددة الناشئة عن ضريبة معاملات النقد الأجنبي.** فقد تم فرض هذه الضريبة بنسبة 27% على جميع معاملات النقد الأجنبي لأغراض ميزان المدفوعات ولا تميز بين الأعضاء. وتم تحديد جدول زمني واضح لإلغائها، حيث تبطل تلقائيا مع نهاية عام 2024. وبالتالي، يستوفي هذا التدبير شروط الموافقة.

بيان السيد بيجاني، المدير التنفيذي وممثل ليبيا لدى صندوق النقد الدولي
والسيد ساسانبور، مستشار أول للمدير التنفيذي
1 يوليو 2024

بالنيابة عن السلطات الليبية، نود أن نتوجه بالشكر إلى فريق خبراء صندوق النقد الدولي على مشاركتهم البناءة وتبادل الآراء بشكل منفتح وصريح خلال المناقشات المبرمة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 التي تم عقدها في تونس. وتنظر السلطات الليبية بعين التقدير إلى المشورة المتخصصة والمتوازنة بشأن السياسات التي قدمها خبراء الصندوق، وتتفق بوجه عام مع تقييم الخبراء وتوصياتهم. وتعرب السلطات الليبية أيضا عن امتنانها للمجلس التنفيذي للصندوق وإدارته العليا لدعمهم المستمر.

أولا: مقدمة

واصلت مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 المناقشات التي تضمنتها مشاورات عام 2023، والتي كانت المشاركة الأولى من نوعها بعد توقف دام عشر سنوات بسبب الصراع الداخلي المسلح في الفترة 2014-2021. ولم يترتب على هذا الصراع خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات والبنية التحتية في ليبيا فحسب، بل كبَّد البلاد خسارة فادحة لفرص إعادة الإعمار عقب الاضطرابات الناجمة عن ثورة 2011. وجاء التقدم المحرَز في تنفيذ السياسات منذ مشاورات عام 2023 متفاوتا. ففي حين أُحرز تقدم جيد في بعض المجالات، من بينها إعادة هيكلة النظام المالي وإعادة بناء المؤسسات، لم يتحقق سوى تقدم محدود في تعزيز إدارة المالية العامة والتصدي لمواطن الضعف الأساسية في الاقتصاد الليبي، التي يعود بعضها إلى ما قبل ثورة 2011.

وفي الواقع، ليبيا دولة هشة تعاني من تشرذم المؤسسات وتنافس السلطات. وجاءت الأسباب الرئيسية وراء حالة الهشاشة في ليبيا موضحة بدقة في استراتيجية المشاركة القُطْرية التي أعدها خبراء الصندوق، والتي تتفق معها السلطات الليبية إلى حد بعيد. ولا يزال لاستمرار حالة الهشاشة في ليبيا انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية خطيرة. ويظل الانقسام السياسي هو العقبة الرئيسية أمام تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق، في حين يظل إحراز تقدم ملموس في مجالات الإصلاح الرئيسية مرهونا بالتوصل إلى حل دائم لحالة الجمود السياسي التي تشهدها البلاد.

ثانيا: السياق السياسي

في أعقاب الانتفاضة الشعبية وثورة 2011 التي تلتها، شهدت ليبيا فترة وجيزة من السلام النسبي وإعادة بناء البلاد قبل أن يؤدي التنافس بين شرق البلاد وغربها، الذي تفاقم بفعل استمرار التدخل الأجنبي المباشر وغير المباشر، إلى اندلاع صراع مسلح بين الفصائل المتناحرة دام لسبع سنوات وانتهى في عام 2021. ومنذ ذلك الحين، لم تنشب مواجهات مسلحة امتثالا لاتفاق وقف إطلاق النار على الرغم من استمرار توتر الوضع السياسي. وإبَّان الصراع، حافظ صندوق النقد الدولي على تواصل وثيق ومنتظم مع حكومة الوفاق الوطني التي اتخذت من طرابلس مقرا لها، والمعترف بها من الأمم المتحدة. وفي عام 2021، بعد انتهاء الصراع، وافقت الفصائل السياسية والفصائل التي تسيطر على مناطق في البلاد على دعم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المعترف بها دوليا ومن قِبل الأمم المتحدة ومقرها طرابلس، وأُسندت إليها مهمة إجراء انتخابات وطنية بحلول نهاية عام 2021. غير أن المضي قدما نحو إجراء انتخابات وطنية عرقلته الخلافات السياسية المستمرة بشأن الإطار القانوني للانتخابات، وأهلية المرشحين لمنصب الرئاسة، والتحديات الأمنية التي واجهت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وقد دأبت الأمم المتحدة على قيادة جهود الوساطة، غير أن الافتقار إلى الترابط الدولي والعمل الجماعي، واستمرار التدخل الأجنبي في شؤون البلاد تسببا دائما في عرقلة هذه الجهود.

ثالثا: السياق الاجتماعي

لطالما كانت ليبيا دولة الرعاية الاجتماعية لعقود من الزمن حافظت فيها على التماسك الاجتماعي بفضل اتساع نطاق توزيع الدخل المتحقق من إنتاج الهيدروكربونات على السكان. وعلى الرغم من ذلك، كانت آلية الدعم الاجتماعي تلك مكلفة للغاية، وغير موجهة للمستحقين، وافتقرت إلى الكفاءة. ولذلك، فإن زيادة معدل التوظيف في القطاع العام، وارتفاع الأجور والمزايا السخية في هذا

القطاع، والدعم الكبير للوقود، وانخفاض الأسعار الجبرية للأغذية وغيرها من بنود الاستهلاك العام ينبغي النظر إليها في ذلك السياق. وحتى في أثناء النزاع المسلح ومنذ ذلك الحين، أكدت وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي في طرابلس أن أجور القطاع العام في الحكومة الموازية في شرق البلاد تُدفع بالكامل وفي أوقاتها المحددة، وأن أسعار الوقود المدعم متاحة في جميع أنحاء البلاد. وتدرك السلطات تماما الخسائر الهائلة في الموارد، والتشوهات الكبيرة في الأسعار، والعوامل المثبطة للاقتصاد التي انطوت عليها السياسة الاجتماعية. وتشكل فاتورة الأجور والدعم معا ما يقرب من ثلثي الإنفاق الحكومي الكلي. وعلاوة على ذلك، أدى ارتفاع الأجور والمزايا الحكومية وعدم كفاية الضوابط الرقابية إلى وجود عشرات الآلاف من العمالة الوهمية،[1] في حين رسخت أسعار الوقود المدعم (وهي من بين أقل الأسعار على مستوى العالم) أنشطة تهريب الوقود المربحة للغاية إلى البلدان المجاورة (وما ورائها) عبر حدود ليبيا الطويلة المليئة بالثغرات.

رابعا: آخر التطورات والآفاق الاقتصادية

تتوقف تطورات أداء النمو، وإيرادات الحكومة، وميزان المدفوعات في ليبيا بشكل كبير على إنتاج الهيدروكربونات وصادراتها، والأسعار غير المستقرة في أسواق الطاقة الدولية. وبدوره، يأتي حجم إنتاج النفط الليبي انعكاسا لقرارات مجموعة أوبك بلس بشأن الإنتاج، وحالات توقف الإنتاج بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية (في عام 2022، وأحدثها التوقف المؤقت في يناير 2024). وأدت هذه التطورات (التي غالبا ما لا يمكن التنبؤ بها) إلى تقلبات حادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي والنفطي، إلا أن الإنفاق الحكومي وفر حماية للنشاط غير النفطي الحقيقي إلى حد كبير، ولكن جرى تمويله في نهاية المطاف على نحو أدى إلى خسائر في الاحتياطيات الأجنبية. وعلى الرغم من التباينات الحادة في الناتج، والزيادة في أسعار المواد الغذائية والسلع الأولية في الأسواق العالمية، وانخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية، أمكن كبح التضخم بفضل تثبيت أسعار جبرية لمعظم السلع والخدمات عند مستويات منخفضة. وقد أمكن تحقيق ذلك الأمر على الرغم من أن ليبيا تستورد نحو نصف محتويات سلة استهلاك الأسر، وما يبلغ 90% من احتياجاتها من الحبوب. ويعكس المركزان الداخلي والخارجي لليبيا - اللذان يسجلان فوائض كبيرة رغم استمرار تراجعها في السنوات الأخيرة - الإيرادات الهيروكربونية السائدة، وإن كانت متقلبة، والإنفاق المالي، مع مواصلة احتياطيات النقد الأجنبي الوفيرة في البلاد استيعاب الاختلالات المالية المحلية. وتشمل حيازات مصرف ليبيا المركزي الكبيرة من النقد الأجنبي الأصول الخارجية للمؤسسة الليبية للاستثمار (صندوق الثروة السيادي الوطني في ليبيا) التي يديرها المصرف المركزي، وإن كان لا يملكها. أما "احتياطيات السيولة المتاحة" لدى المصرف المركزي فهي أقل من ذلك بكثير. بالإضافة إلى ذلك، تم تجميد جزء كبير من الأصول الأجنبية الكلية الخاصة بالمؤسسة الليبية للاستثمار منذ عام 2011 بموجب قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (ظاهريا من أجل المحافظة عليها في أعقاب ثورة 2011)، مع منحها سلطة اتخاذ قرارات خاصة بالاستثمار في جزء فقط من أصولها. وتشكل هذه الأصول المجمدة اليوم فرصة كبيرة ضائعة، وتخالف الهدف المعلن المتمثل في الحفاظ على أصول ليبيا من أجل الأجيال القادمة لأن عدم القدرة على إدارة تلك الأصول أدى إلى خسائر كبيرة.

وعلى المدى المتوسط، تتوقف آفاق الاقتصاد الليبي خارجيا على التطورات في سوق النفط والصراعات الإقليمية بما لها من انعكاسات على أسعار النفط وتكاليف النقل، وداخليا على وتيرة التقدم المحرز في تحسين إطار السياسة الاقتصادية الكلية والجهود المبذولة لتنويع القاعدة الاقتصادية والتصديرية (يوجد مزيد من التفاصيل عنها أدناه) المرهونة، بدورها، إلى حد كبير بتحقيق مصالحة سياسية دائمة. وفي حين تشير التنبؤات إلى استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية عند مستويات أقل من المستويات الحالية، تخطط السلطات لزيادة إنتاج النفط من المستوى الحالي البالغ 1,2 مليون برميل يوميا إلى 1,5 مليون برميل يوميا مبدئيا على مدى العامين إلى الأعوام الثلاثة المقبلة، وصولا في نهاية المطاف إلى إنتاج 2 مليون برميل يوميا على مدى أفق أطول. إلا أن الزيادة المزمعة في الإنتاج تتطلب أن تُنفذ المؤسسة الوطنية للنفط استثمارات كبيرة من أجل زيادة القدرة الإنتاجية.

خامسا: إطار السياسات

[1] يمثل القطاع العام 90% من الوظائف الرسمية، ويوجد نحو 2,2 مليون شخص (أي حوالي 30% من إجمالي عدد السكان) على قائمة الرواتب الحكومية.

إن السلطات الليبية تعي تماما التأثير السلبي الكبير للإسراف المالي على سعر الصرف والاحتياطيات. فقد شهد الإنفاق المالي زيادة كبيرة في عام 2023، نتيجة للارتفاع الكبير (غير المبرر) في فاتورة الأجور، وأيضا دعم الطاقة الأعلى من المتوقع، الذي جرى تمويله عن طريق لجوء مصرف ليبيا المركزي إلى خلق النقود. وفي الحقيقة، سجل معدل الزيادة في النقود بالمفهوم الواسع في عام 2023 أعلى مستوياته منذ عام 2011، بسبب الإنفاق غير الخاضع للرقابة، وزاد حجم الدين العام إلى ما يربو على 90% من إجمالي الناتج المحلي.[2] وليس على ليبيا ديون خارجية، بل هي في الواقع مقرض خارجي نظرا إلى ما قدمته من دعم مالي سخي في الماضي للبلدان منخفضة الدخل، ولا سيما في إفريقيا.

وفي ظل سياسة للمالية العامة مسايرة للاتجاهات الدورية من دون ركيزة على المدى القصير أو المتوسط، وعدم وجود أدوات سياسة نقدية بالفعل للرقابة على عمليات ضخ السيولة المرتبطة بالتمويل بالعجز، يكون سعر الصرف هو الركيزة الاسمية للاقتصاد. وأدت الزيادة الكبيرة في الإنفاق في عام 2023 إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، وأحدثت ضغطا لا داعٍ له على سعر الصرف، مع تباعد سعر الصرف الموازي بشدة عن السعر الرسمي. ولمواجهة ذلك الأمر، لجأ مصرف ليبيا المركزي إلى فرض "رسم" مؤقت بنسبة 27% على سعر بيع الدولار الأمريكي في المصارف التجارية، بدأ سريانه في 15 مارس 2024، على أن يُتاح النقد الأجنبي للبيع في جميع المصارف في ليبيا.[3] وينص القرار على أن تُستخدم عائداته - التي تودع مؤقتا في مصرف ليبيا المركزي - لتغطية الإنفاق على التنمية في المستقبل و/أو لسداد الدين العام. وينتهي العمل بهذا الرسم في نهاية عام 2024، إذا سمحت الظروف، ولكن يمكن تعديله ليلائم أي من هذين الاتجاهين قبل موعد انتهاء سريانه. ومنذ تطبيق هذا الرسم، ارتفع سعر الصرف الموازي بنسبة 10% وظل ثابتا عند هذا المستوى، ولكن لا يزال لديه علاوة تبلغ 10% أعلى من سعر الصرف الرسمي بالإضافة إلى الرسم المذكور.

وفي الواقع، يرى مصرف ليبيا المركزي أن فرض هذا الرسم هو ثاني أفضل حل لكبح الطلب المفرط على النقد الأجنبي وحماية الاحتياطيات الأجنبية. وتعتقد السلطات أن الحل الأفضل على الإطلاق غير ممكن من الناحية السياسية في الوقت الراهن، وهو الإنفاق الخاضع للرقابة وفق ميزانية موحدة ومعتمدة ومجموعة موارد محددة، وبناء على أولويات واضحة وإطار متوسط الأجل. ويظل إصلاح دعم الطاقة وسياسة إدارة القطاع العام من الأولويات على المدى المتوسط لحين التوصل إلى إجماع سياسي كافٍ بشأن الإصلاحات. وتدرك السلطات تماما أن عدم اتخاذ أي إجراءات هو أمر مكلف للغاية، ولن يفيد سوى جماعات المصالح الخاصة، ويشجع على التهريب بما ينطوي عليه ذلك من تكلفة باهظة تتحملها الخزانة والجيل الحالي وأيضا الأجيال القادمة من الليبيين.

وقد مكَّن فرض هذا الرسم على النقد الأجنبي مصرف ليبيا المركزي من إزالة بعض القيود على النقد الأجنبي التي فُرضت سابقا لحماية الاحتياطيات. وفي ظل الوضع الراهن، تشعر السلطات أن القيود المتبقية ضرورية لأغراض تتعلق بميزان المدفوعات ولكبح عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهريب. وستُخفَّف هذه القيود أو تُلغى عندما تسمح الظروف.

سادسا: إصدار أوراق نقدية فئة خمسين دينارا

تمثل الورقة النقدية فئة خمسين دينارا التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي في طرابلس أكبر فئة أوراق نقدية يتم تداولها. وفي السنوات القليلة التي سبقت عام 2023، بدأ تداول أوراق نقدية مشابهة من فئة خمسين دينارا، وإن كان لا يزال يمكن تمييزها، في شرق البلاد، وكانت قد طُبعت في الخارج. وكجزء من الاتفاق الأوسع نطاقا بشأن عملية إعادة توحيد المصرف المركزي، جرى تجميد مخزون هذه الأوراق النقدية، وقبِلها المصرف المركزي على قدم المساواة مع الأوراق النقدية الأصلية فئة خمسين دينارا التي يصدرها. وفي أواخر عام 2023، بدأ في شرق ليبيا تداول مجموعتين مختلفتين من الأوراق النقدية المشابهة فئة خمسين

[2] الدين العام في ليبيا يمثل التمويل بالعجز المتراكم - وهو مقوَّم بالدينار الليبي، ولا يتضمن أي فائدة، وليس له جدول سداد. وينبغي النظر بحذر إلى نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، بسبب التباين الحاد في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.
[3] القرار رقم 15 لسنة 2024 الصادر من مجلس النواب بناء على توصية من محافظ مصرف ليبيا المركزي.

دينارا - كان من الواضح أنها مزورة ومجهولة المصدر وغير معروفة الكمية. وللتصدي لذلك الأمر، قرر المصرف المركزي سحب جميع الأوراق النقدية فئة خمسين دينارا من التداول، على أن تحل أوراق نقدية فئة عشرة دينارات أُصدرت حديثا محل مخزون الأوراق النقدية فئة خمسين دينارا التي أصدرها المصرف المركزي بالإضافة إلى المجموعة الأولى من الأوراق النقدية القابلة للاسترداد التي صدرت في شرق البلاد، وهو إجراء له تأثير محايد على السيولة الكلية بمجرد استبدال جميع هذه الأوراق النقدية. وتستمر فترة تسليم هذه الأوراق النقدية حتى شهر أغسطس 2024. وترى السلطات أن إصدار أوراق نقدية من فئة أقل قد يساعد أيضا على الحد من المعاملات النقدية عبر الحدود التي غالبا ما تتضمن التهريب وأنشطة غير مشروعة أخرى.

سابعا: إعادة توحيد المصرف المركزي وتحقيق استقرار القطاع المالي

لطالما كان مصرف ليبيا المركزي أحد ركائز الاستقرار منذ ثورة 2011، ولا سيما إبّان الحرب الأهلية في 2014-2021 وحالة الجمود السياسي منذ ذلك الحين. وأكد المصرف المركزي، حارس الأصول الأجنبية الليبية، الوفاء بجميع متطلبات توافر نقد أجنبي حقيقي لاقتصاد ليبيا بأكملها، خاصة فيما يتعلق بالغذاء والدواء والسلع الضرورية. وفي أواخر عام 2022، وكجزء من عملية إعادة توحيد المؤسسات الليبية التي تعرضت للتفتت بفعل الصراع، شرع المصرف المركزي، الذي يعمل بشكل وثيق مع نظيره في شرق البلاد، في عملية إعادة توحيد فرعيه. وتم توحيد مجلس الإدارة، وعُيِّن محافظ فرع المصرف المركزي في شرق البلاد نائبا لمحافظ مصرف ليبيا المركزي بعد إعادة توحيده.

وأدت جهود إعادة توحيد المصرف المركزي إلى تحسين مستوى التنسيق فيما يتعلق بالسيولة في الجهاز المصرفي، وإدارته، والرقابة عليه. واتَّبع المصرف المركزي نهجا استباقيا في تعزيز الإطار الاحترازي وتوجيه المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها. وتم أيضا تعزيز وحدة المعلومات المالية بشكل كبير، وهي الوحدة التي تعمل بقوة في التحقيق في الأنشطة المالية المشبوهة، بما فيها غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعتمد إحراز مزيد من التقدم في التنسيق في هذه المجالات وغيرها، مثل تكامل أنظمة المدفوعات وتوحيد الممارسات المحاسبية، اعتمادا كبيرا على وتيرة المصالحة السياسية. والسلطات عاقدة العزم على تعزيز الاستقرار المالي وتنفيذ إصلاح شامل في الجهاز المصرفي تماشيا مع خريطة الطريق التي قدمها خبراء الصندوق أثناء مشاورات المادة الرابعة لعام 2023.

ثامنا: تغير المناخ ومأساة دِرنة

لدي ليبيا شريط ساحلي طويل على البحر المتوسط في الشمال وحدود أطول مع الصحراء الكبرى، ومن ثم، فإنها عرضة بشكل كبير للكوارث ذات الصلة بالمناخ. فهطول الأمطار بغزارة غير مسبوقة الذي ساهم في انهيار سدَّين للتحكم في مياه الفيضانات في وادي دِرنة في سبتمبر 2023 كان كارثة مناخية تحدث مرة واحدة كل عدة قرون، حسبما وصفها الخبراء. وأشارت التقارير إلى أن أكثر من 400 ملليمتر من الأمطار هطلت في 24 ساعة مقارنة بهطول 1,5 ملليمتر في المتوسط في منطقة دِرنة في سبتمبر من كل عام. وتسببت السيول المفاجئة في مأساة إنسانية وحركة نزوح لا يمكن استيعاب نطاقهما، حيث توجد 4 آلاف حالة وفاة مؤكدة، و10 آلاف ما بين مفقود في البحر وآخرين في عداد الموتى، وما لا يقل عن 34 ألف نازح. وحدد التقييم السريع للأضرار والاحتياجات (وهو تقرير مشترك يصدره البنك الدولي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي) مقدار الأضرار والخسائر المبدئية بنسبة 3,6% من إجمالي الناتج المحلي لليبيا في عام 2022، وقد ألحقت الكارثة أضرارا بنحو 1,5 مليون شخص. وأدت فيضانات دِرنة إلى تركيز أكبر على المخاطر ذات الصلة بتغير المناخ التي تواجهها ليبيا والبلدان في جنوب البحر المتوسط، حيث من المفارقات أن يتمثل مصدر القلق الرئيسي من تغير المناخ في ندرة المياه.

تاسعا: التنوع الاقتصادي

تدرك السلطات الليبية تماما الأهمية البالغة للتنوع الاقتصادي بعيدا عن الهيدروكربونات من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود والحد من تعرضه لمخاطر تقلبات أسواق النفط. ويشكل هذا الأمر هدفا على المدى المتوسط إلى المدى الطويل حيث يمكن لليبيا استغلال مواردها الهائلة من الطاقة والموارد المالية وتوافر العمالة من إفريقيا لتقوية قاعدة اقتصادها غير الهيدروكربونية

في عملية يدعمها تخفيض تدريجي في وجود الدولة في الأنشطة غير الاستراتيجية وتدابير تشجع على مشاركة أكبر من القطاع الخاص. وتوجد بالفعل مجموعة كبيرة من العمالة الإفريقية التي تعمل في القطاع غير الرسمي في ليبيا، وهي تعيد أجورها ومدخراتها إلى بلدانها الأصلية. وفي حين يتمتع قطاعا الصناعة والسياحة بإمكانات على المدى الطويل، تسنح فرص أقرب كثيرا في مصائد الأسماك والزراعة يمكن اغتنامها من شأنها أيضا أن تحسن الأمن الغذائي وتحد من تعرض ليبيا لصدمات أسعار الغذاء العالمية.

عاشرا: مسائل متعلقة بالحوكمة

تقر السلطات بالتحديات المتعلقة بالحوكمة التي تواجه ليبيا، وتتفق مع خبراء الصندوق على الحاجة إلى بذل جهود أقوى لتحسين مستوى الحوكمة، ومكافحة الفساد، وزيادة الشفافية والمساءلة. وديوان المحاسبة الليبي - وهو مكتب مستقل - هو السلطة العليا المعنية بضمان امتثال الهيئات الحكومية بالقواعد واللوائح المقررة.[4] وتتطلع السلطات إلى المراجعة الشاملة المزمعة للحوكمة خلال مشاورات المادة الرابعة لعام 2025. وهي تولي قيمة كبيرة للتقييم المستقل الذي يجريه خبراء الصندوق لأن التقييمات الثانوية قد تكون غير كافية أو حتى مضللة في بعض الأحيان.[5]

حادي عشر: تنمية القدرات

ليبيا في حاجة ماسة إلى دعم تنمية القدرات، وقد ارتقى الصندوق وشركاء التنمية الآخرين إلى مستوى الحدث، ويتحركان لتلبية هذا الاحتياج. وقد أعربت السلطات عن تقديرها للصندوق لما قدمه من دعم فني (من المقر الرئيسي ومن مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط على حد سواء) لجهودها لبناء المؤسسات، وتعزيز الإدارتين الضريبية والجمركية، والتصدي للفجوات الكبيرة في البيانات في ليبيا. وقد طلبت السلطات مزيدا من الدعم الفني في مجالات إعداد الميزانية، والسياسة النقدية، والحسابات القومية، وإحصاءات سوق العمل، وتغيير سنة أساس مؤشر أسعار المستهلكين، والإدارة المالية العامة، واستحداث وحدة للمالية العامة الكلية. واتفقت مع خبراء الصندوق على أنه بغية الوصول إلى المستوى الأمثل من الدعم الفني الذي تتلقاه من مصادر متعددة ثنائية ومتعددة الأطراف، يتعين عليها إبداء تعاون أكبر، وهي بالفعل عاقدة العزم على ذلك.

---

[4] دأب رئيس ديوان المراجعة وكبار مسؤوليه على المشاركة المنتظمة في مناقشات خبراء الصندوق مع مسؤولي مصرف ليبيا المركزي والمسؤولين الحكوميين في أثناء المشاورات.

[5] في الإطار 2 - رصد التحديات التي تواجه الحوكمة في ليبيا - في تقرير خبراء الصندوق، تُقارَن مؤشرات الحوكمة في ليبيا بالحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتُستخدم سنة 2011 (السنة التي اندلعت فيه الثورة الليبية) كسنة الأساس لتقييم التقدم في المؤشرات. وتعتقد السلطات أن مقارنة مؤشرات الحوكمة في ليبيا بمؤشرات البلدان الأخرى الآخذة في الخروج من صراعات داخلية طويلة الأمد ستكون أكثر فائدة، وأن سنة 2011 قد لا تكون المقياس الأمثل. والأمثلة هنا هي مؤشرات "الاستقرار السياسي وعدم وقوع أعمال عنف وأعمال إرهابية"، و"فعالية الحكومة"، و"سيادة القانون"، وهي المؤشرات الأعلى (الأقوى) في السنة التي شهدت التدخل الأجنبي والإطاحة العنيفة بنظام القذافي.